المملكة المغربية
المجلس العلمي الأعلى
المجلس العلمي المحلي
بالقنيطرة



مَـنْـهَـجُ
القاضي أبي بكر بن العربي
في الاعتقاد

جمع وترتيب الأستاذ:

محمَّد بن محمَّد العربي العمراوي السجلماسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين

تمهيد

من نافلة الحديث: القول بأن القاضي ابن العربي يعتبر أحد الأعلام المتميزين في حقل الثقافة الإسلامية، فنبوغه كان مبكراً جداً، ومضرب الأمثال في الماضي والحاضر، وموسوعيته فرضت نفسها بوضوح بمشاركته في مختلف الفنون وشتى العلوم والمعارف، وجرأته في نقد الآراء والرد على الأصحاب والخصوم في آن واحد، بوأته- إلى جانب تضلعه في العلوم – مركزا معتبرا في الخلاف والوفاق بين الفقهاء والأدباء والنظار...

ولا شك أن الحديث عن رجل من عيار ابن العربي شاق، وأن استخلاص منهجه في أبواب المعرفة بعامة أشق، أما الحديث عن منهجه في الاعتقاد، فهو في تقديري المتواضع كالدخول إلى مزرعة شوك، وإن شئت فقل كالسير في "حقل ألغام" ذلك أن الرجل بقي دهراً طويلاً يناقش الفرق، ويناظر الفحول، ويجتهد في إبطال مذاهب وتأييد أخرى، وإفساد نحل ونصرة غيرها، وهو في كل ذلك يستعمل جملة من الأدوات المعرفية، ويستخدم كما هائلا من الحجج العقلية والنقلية، ولكن ما باليد من حيلة، فإشارة المجلس العلمي أمر، وأمره حتم، وقبل ذلك وبعده، فإن حضور مجالس العلم على أي حال كان الحضور، غنم وأي غنم.

هذا، وقد قسمت هذه الدراسة المتواضعة إلى فصلين: خصصت الأول منهما للحديث عن (المقدمات الممهدات) وذلك في ستة مباحث.

وخصصت الثاني للحديث عن منهج القاضي في الاعتقاد وذلك في عشرة مباحث.

ولنبدأ بالمقدمات فنقول:

الفصل الأول (المقدمات الممهدات) وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المنهج لغة واصطلاحاً.

أما في اللغة فهو الطريق الواضح والمسلك اللائح... يقول الرازي: "المنهج بوزن المذهب، والمنهاج: الطريق الواضح، ونهَج الطريق أبانه وأوضحه، ونهجه – أيضا – سلكه، وبابهما قطع" [1].

وقال ابن منظور: "طريق نَهْج: بين واضح، وهو: النهج... وسبيل منهج كنهج. ومنهج الطريق وضَحُه. والمنهاج كالمنهج. وفي التنزيل:(لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً).إلخ..[2].

وقال ابن فارس: "النون والهاء والجيم أصلان متباينان: الأول النهج: الطريق. ونهج لي الأمر أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج الطريق أيضاً، والجمع: المناهج"[3].

وأما معناه في الاصطلاح: فلم أعثر على تعريف كافٍ للمنهج في اصطلاح القدامى، اللهم ما ذكره أبو البقاء الكفوي من أن: " المنهاج هو الدليل " ثم قال: "وعن ابن عباس: الشرعة ما ورد به القرآن، والمنهاج ما وردت به السنة "[4].

أما عند المعاصرين، فقد عرفوه بأنه: "نسق من القواعد والضوابط التي تركب البحث العلمي وتنظمه".[5]

---

[1] – ن: (المختار) مادة: ن ه ج

[2] – (لسان العرب)

[3] – (معجم مقاييس اللغة)

[4] – (الكليات) ص: ٥٢٤ أعده للنشر د: عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٣.

[5] – (أبجديات البحث في العلوم الشرعية) د: فريد الأنصاري ص:٤٠.

وبأنه" فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[1].

والمنهج عند الغربيين يعني: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى النتائج السليمة، وقد قال (رونيه ديكارت): خير للإنسان أن يعدل عن التماس الحقيقة من أن يحاول ذلك من غير طريقه"[2]

[1] – (أزمة البحث العلمي في العالم العربي) ص: ١٢ نقلا عن (منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه) د. عبد الوهاب أبو سليمان ص:١٥.

[2] – (خطبة الجمعة المنهج والمقاصد في ضوء الكتاب والسنة) إعداد المجلس العلمي بجهة الدار البيضاء الكبرى ص:٢٩–٣٠.

المبحث الثاني: تعريف الاعتقاد لغة واصطلاحاً.

فأما تعريفه اللغوي فهو مأخوذ من: الشد والوثوق. قال ابن فارس: "العين والقاف والدال: أصل واحد يدل على شد وشدة وثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها.. وعقد قلبه على كذا فلا ينزع عنه"[1]

وأما معناه في الاصطلاح فهو عند المناوي: "عقد القلب على الشيء، وإثباته في نفسه"[2].

وهو عند الشيخ: زكريا الأنصاري: "العلم الجازم.. فإن طابق الواقع كان صحيحا وإلا فهو فاسد"[3].

---

1 – (معجم مقاييس اللغة) و(لسان العرب).

2 – (التعاريف) ص:٧٥ تح: محمد رضوان الداية

3 – (الحدود الأنيقة) ص:٦٩ تح: مازن مبارك

المبحث الثالث: التلميذ المغربي النجيب للمدرسة السنية بالمشرق.

يعتبر ابن العربي من أنجب تلاميذ المدرسة السنية بالمشرق الإسلامي من أبناء الغرب الإسلامي - إن لم يكن أنجبهم على الإطلاق- وقدم بلده "إشبيلية" بعلم كثير، لم يدخله أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق".[1]

ولذلك فمنهجه في التعاطي مع المسائل الاعتقادية هو ذات المنهج الذي اعتمده -في خطوطه العامة- كبار علماء السنة، سواء في مرحلة التأسيس أو في ما تلا ذلك من مراحل.

يقول -رحمه الله- وهو يتحدث عن أحاديث الوعيد: "وفيها ثلاثة مذاهب: طائفة حققتها، أولاهم الخوارج ونسجت على منوالها القدرية؛ وطائفة أسقطتها وهم المرجئة، وقالت: كما لا ينفع مع الشرك عمل لا يضر مع الإسلام ذنب؛ وطائفة توقفت، وقالت: أمر ذلك إلى الله إن شاء عفا وإن شاء أخذ.

فأما الطائفة الأولى الوعيدية، فقد تعلقت بظواهر الآيات والآثار، وهذا هو الذي دعا سالفة علمائنا المتكلمين -رحمة الله عليهم- إلى إنكار العموم، وقد بيَّنا القول بصحته، وأنه لا يحتاج إلى ذلك معهم، فإنَّ الحق ظاهر والأدلة بينة، وحملَ التقصير كثيراً من علمائنا على أن يقولوا: إن الله -تعالى- لا ينفذ وعيده، فإن ترك إنفاذ الوعيد من مكارم الأخلاق. قال الشاعر:

وإني وإن أوعدته أوعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

وقد بينا أن ذلك إنما يتصور في المخلوق، الذي يجوز له الكذب بعذر، ويتصور منه على الإطلاق.

-إلى أن قال-.. وفر بعض علمائنا.. -إلى أن قال-..إن معنى ذلك إذا كان مستحلا فرده إلى الكفر وهذا رجوع منهم إلى قول المبتدعة من حيث لا يشعرون.."[2].

[1] - (الصلة). لابن بشكوال.٢/ ٥٥٨.نشر مكتبة الخانجي، باعتناء السيد عزت العطار. ط:٢ / ١٤١٤.

[2] - (القبس) ٣/ ٨٩٧

وقال -رحمه الله- وهو يتحدث عن تعلق علم الله بالمعلومات كلها على سبيل الإحاطة والشمول: "وقد زلَّ الجويني في هذه المسألة زلة عظيمة لا تقوم بها استقامة العمر كله، وذلك أنه أشار في كتاب "البرهان" إلى استحالة تعلق علم الله بالمعلومات على طريق التفصيل.. -إلى أن قال-: وهي هفوة عظيمة، يجهل بها ولا يكفر على مذهب المؤولة، فإن الذي قاله محال كله"[1]

وقال –رحمه الله-: "اختلف العلماء في الكفار المتأولين على قولين: فمذهب شيخ السنة-يعني الأشعري- وإليه صغى القاضي –يعني الباقلاني- في أشهر قوليهما أن الكفر مختص بالجاحد، والمتأول ليس بكافر، والذي نختاره كفر من أنكر أصول الإيمان، فمن أعظمها موقعاً، وأبينها منصفاً، وأوقعها موضعاً: القول بالقدر فمن أنكره فقد كفر" [2].

وقال -رحمه الله-: "وقد جاء الله -كما قدمنا- بطائفة عاصمة تجردت لهم –أي للفلاسفة- وانتُدبت بتسخير الله، وتأييده للرد عليهم ممن قدمنا ذكره من أعيان الأئمة، إلا أنهم لم يكلموهم بلغتهم، ولا ردوا عليهم بطريقتهم، وإنما ردوا عليهم وعلى إخوانهم المبتدعة بما ذكره الله في كتابه، وعلمه لنا على لسان رسوله، فلما لم يفهموا تلك الأغراض بما استولى على قلوبهم من صدإ الباطل طفقوا يهزءون من تلك العبارات، ويطعنون في تلك الدلالات، وينسبون قائلها إلى الجهالات، ويضحكون مع أقرانهم في الخلوات. فانتدب للرد عليهم بلغتهم، ومكافحتهم بسلاحهم، والنقض عليهم بأدلتهم: أبو حامد الغزالي، فأجاد فيما أفاد، وأبدع ما شاء الله له وأراد، وبلغ في فضيحتهم المراد...إلخ"[3].

وقال رحمه الله -وهو يتحدث عن معنى الروح، واضطراب الخلق في ذلك: "واحتاج شيخ السنة وصاحبه لسان الأمة ومن دارت عليه من طبقاتهم الملة وأعيان السنة الجلة، إلى أن يعقدوا في ذلك أبوابا،

---

[1] - (القانون) ص: ١٨٤، و(العواصم) ص:٩٨. قد كان هذا رأي إمام الحرمين الجويني في أول أمره ثم رجع عن ذلك، قال –رحمه الله-:" الباري تعالى متصف بعلم واحد، متعلق بما لم يزل ولا يزال وهو يوجب له حكم الإحاطة بالمعلومات على تفاصيلها" ن (الإرشاد):٤٤ ط: دار الكتب العلمية، تعليق زكريا عميرات. ن- أيضا كتابه (العقيدة النظامية).

[2] - (أحكام القرآن) ٢/ ٨٠٢

[3] - (العواصم من القواصم) ٧٨ تح: ذ:عمار طالبي.

ويجمعوه كتابا، فأحسنوا عن الحق منابا، فإن الملحدة أدخلت هذه الألفاظ في باب الإشكال تشغيبا وتلبيسا، والأمر فيها بشهادة الله قريب جدا"[1]

وقال –رحمه الله-: "ولم يتعرض لحماية الدين إلا آحاد، اختارهم الله له ونصبهم للذب عنه، فأولهم: أبو الحسن الأشعري، وتواتر بعده الأصحاب في الأحقاب على الأعقاب، فحفظ الله دينه على من أراد هدايته، فلم يبق وجه من البيان إلا أوضحوه، ولا سبيل من الأدلة إلا نهجوه، وانتدب أبو الحسن إلى كتاب الله فشرحه في خمسمائة مجلد وسماه بالمختزن، ومنه أخذ الناس كتبهم..،-إلى أن قال:.. فعليكم بكتب القوم، فهي الشفاء من الداء العياء"[2].

وقال –رحمه الله-: "وبالجملة فآخر الحال أن إثبات الشفاعة لمحمد ﷺ فيها تحقيق الوعد والوعيد، وأن المرجئة لا ترى لمحمدﷺ شفاعة، لأن" لا إله إلا الله" تغني عنها، والخوارج والقدرية لا تراها –أيضا- لأن الخلود عندهما يمنع منها، فالحمد لله الذي وفق عصابة الحق للإقرار بحق الله، والعلم بصفات الله، والاعتراف بمنزلة رسول الله ﷺ "[3].

---

[1] -(العواصم من القواصم) ٢٧

[2] - (العواصم) ٧١

[3] - (القبس) ٣/ ٨٩٩.

المبحث الرابع: المذهب الأشعري في المغرب.

مما لا اختلاف فيه بين الباحثين أنّ ابن العربي أحد رواد المدرسة السنية بالغرب الإسلامي –وإن لم يكن رائدها الأول– إذ سبقه إلى ذلك أعلام كأبي الوليد الباجي ت:٤٧٤هـ.

وهذا يرد قول من قال: إن المذهب الأشعري لم يكن له وجود بالمغرب قبل دولة بني عبد المومن، وقد شاع هذا القول، وردده كثير من العلماء الأعلام كالذهبي وعبد الواحد المراكشي وعبد الله كنون وغيرهم.

قال الذهبي: "قال اليسع بن حزم: سمى ابن تومرت المرابطين بالمجسمين، وكان أهل المغرب يدينون بتنزيه الله تعالى عما لا يليق بجلاله تعالى مع تركهم الخوض عما تقصر العقول عن فهمه".[1].

وقال العلامة عبد الله كنون –وهو يتحدث عن بدء أمر الموحدين: "وكان ابن تومرت أكثر ما يدعو إلى الأخذ بمذهب الأشاعرة في الاعتقاد، وخاصة في تأويل المتشابه من الآي والأحاديث، الذي كان المغاربة لا يجنحون إليه أخذا بمذهب السلف في ترك التأويل، وإقرار المتشابهات كما جاءت، مشددا النكير عليهم في ذلك وربما رماهم بالتجسيم" [2]

وقال: "وهو الذي –يعني أبا عمرو السلالجي– وقع على يده تحول أهل فاس من مذهب السلف في العقيدة إلى المذهب الأشعري تبعا للتيار العام الذي اكتسح المغرب بأجمعه في هذا الأمر نتيجة لدعوة ابن تومرت" [3].

إن ما قاله هؤلاء الأعلام ليس قاطعاً في الموضوع، ولا نصاً في المسألة، وهو في حاجة ماسة إلى تمحيص ونقد، وإني –وإن كنت لست لا في العير ولا في النفير مع أمثال هؤلاء الفحول المبرزين– أرى أن

[1] – (أعلام النبلاء) ج: ١٩ ص: ٥٥٠

[2] – (النبوغ المغربي في الأدب العربي) ص:١٠٢.

[3] – المصدر نفسه ١٢١.

المذهب الأشعري في المغرب قديم قدم المذهب نفسه، والأدلة على ذلك متوافرة والشواهد عليه قائمة جلية، فهاهو ذا أبو الوليد الباجي ت:٤٧٤هـ وصفه مترجموه بـ "الفقيه المحدث الإمام المتقدم العالم المتكلم، الذي درس أصول الدين على كبير الأشعرية في زمانه القاضي السمناني، إذ لازمه في الموصل عاماً كاملاً، فأخذ عنه علم العقليات وبه تخرج في ذلك، كان بارعا في الحديث... وفي علم الكلام ومضايقه، ومن النظار الكبار، وشيخه السمناني أحد أذكياء العالم لازم الباقلاني حتى برع في علم الكلام ". ١.

وأبو عمران الفاسي الذي كان الموجه ليحيى بن إبراهيم الكدالي في بدء حركة المرابطين أحد تلامذة الباقلاني الكبار ".. ودرس الأصول على القاضي أبي بكر الباقلاني"، قال القاضي عياض رحمه الله: "وذكر أن الباقلاني كان يعجبه حفظه ويقول: لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب ابن نصر لاجتمع فيها علم مالك! أنت تحفظه وهو ينصره، لو رآكما مالك لسر بكما".٢

وقال العلامة أبو الحسن النباهي المالقي –أثناء ترجمة القاضي الباقلاني، وذكر الآخذين عنه–: "ومن أهل المغرب: أبو عمران الفاسي،رحل إليه ولازمه ببغداد، وأخذ عنه".[٣]

قال الحافظ بن عساكر رحمه الله –وهو يتحدث عن القاضي الباقلاني ناقلاً عن بعض شيوخه–: "وكان حصنا من حصون المسلمين وما سر أهل البدعة بشيء كسرورهم بموته رحمة الله عليه ورضوانه إلا أنه خلف بعده من تلاميذه جماعة كثيرة تفرقوا في البلاد... ونزل منهم إلى المغرب رجلان: أحدهما: أبو عبد الله الأندي رضي الله عنه، وبه انتفع أهل القيروان وترك بها من تلاميذه مبرزين مشاهير جماعة أدركت أكثرهم، وكان رجلا ذا علم وأدب...– إلى أن قال– والثاني: أبو طاهر البغدادي الناسك الواعظ، كان رجلاً صالحاً شيخاً كبيراً منقطعا في طرف البلد، أدركته بالقيروان لا يدرّس لكبره، وكنا نقصده في الجامع

[١] – (الديباج) ١/ ٣٧٧ تح: محمد الأحمدي أبو النور. و(بغية الملتمس) ٢٦١ تح: د روحية السويفي، و(سير أعلام النبلاء) ١٧/ ٦٥١–٦٥٢. (شجرة النور الزكية): ١٢٠.

[٢] – (جمهرة تراجم فقهاء المالكية) ٣/ ١٢٨٦.

[٣] ن: (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)٣٧.

لفضله ودعائه، وكان يذكر لنا بعض المسائل وشيئا من أخبار القاضي رحمه الله، وكان الفقيه أبو عمران – يعني الفاسي- رحمه الله يقول: لو كان علم الكلام طيلسانا ما تطيلس به إلا أبو طاهر... ولم يكن بالقيروان عالم مذكور وهو عالم بعلم الأصول إلا وقد أخذ ذلك عنه، كمحمد بن سحنون وابن الحداد ولولاه لضاع العلم بالمغرب. ومن الشيوخ المتأخرين المشاهير أبو محمد بن أبي زيد وشهرته تغني عن ذكر فضله، اجتمع فيه العقل والدين والعلم والورع... وخاطبه من بغداد رجل معتزلي يرغبه في مذهب الاعتزال ويقول له: إنه مذهب مالك وأصحابه، فجاوبه بجواب من وقف عليه علم أنه كان نهاية في علم الأصول رضي الله عنه"[1].

وها هو ابن القديم شيخ ابن العربي يقرئ كتاب (التمهيد) للباقلاني في مدينة المهدية في القرن الخامس الهجري، قال القاضي عبد الحق ابن عطية المفسر الشهير: "ولقي –يعني أباه المولود عام:٤٤١هـ- بالمهدية المتكلم الأجل: أبا سليمان بن القديم، وقرأ عليه كتاب التمهيد للقاضي أبي بكر بن الطيب قراءة فك ونظر"[2]

وقد كانت كتب أبي المعالي الجويني رائجة في سوق الأندلس في هذا العصر، فقد رواها عبد الحق ابن عطية عن أبيه فقال: "وكتاب الإرشاد وكتاب التلخيص كلاهما تأليف أبي المعالي الجويني أخبرني بهما عن أبي عبد الله النحوي عنه"[3]

ويكفي المنصف أن يلقي نظرة على فهرس القاضي عياض وهو من رجال الدولة المرابطية البارزين، ليجد أن هذا المذهب كان نافقاً في مدارس العلم آنذاك، فقد قال في تحلية شيخه الطرطوشي: "تقدم في الفقه مذهبا وخلافا، وفي الأصول وعلم التوحيد"؛ وقال عن المازري: "إمام بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب، وآخر المستقلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر، ودرس أصول الفقه والدين،

[1] – (تبيين كذب المفتري فيما نسب للإمام أبي الحسن الأشعري) ص:١٢٠/ ١٢٢.

[2] – (فهرست عبد الحق بن عطية) ص:٦٢.

[3] – المصدر نفسه ص: ٧٧.

وتقدم في ذلك فجاء سابقا"؛ وقال عن شيخه الزنقي: "شيخ المتكلمين على مذهب أهل الحق في وقته"؛ وقال في شيخه الحسن الكلاعي: "ودرّس في بلاد المصامدة، وكان فهما فقيها أصوليا متكلما"؛ وقال عن القاضي أبي محمد بن أبي عبد الله اللخمي: "أحد رجال وقته ونبهاء زمانه أصله من نكور، تفقه عند فقهاء بلده، وكان من أهل الفهم والنباهة والتفنن والمشاركة في دروب العلم، ناظرنا عنده في المدونة والموطأ وأصول الفقه والدين، وكان يضم مجلسه الأكابر من شيوخنا"؛ وقال عن شيخه -عبد الغالب السالمي-: "المتكلم على مذاهب أهل السنة من الأشعرية... صحبته كثيراً بسبتة، ثم انتقل إلى المغرب فتوفي فيه بمدينة مراكش"؛ وقال عن شيخه سعيد الصفاقصي: "اجتاز ببلدنا وسكن أغمات، كان من المتحققين بالفقه والكلام"؛ وقال عن شيخه أبي الوليد هشام الغرناطي: "وكان من أهل العلم بالفقه والحديث وعلم التوحيد والأصول"؛ وقال عن شيخه أبي الحجاج الضرير: "كان من المشتغلين بعلم الكلام على مذهب الأشعرية ونظار أهل السنة... وسكن بلدنا مدة وتردد بالأندلس والمغرب وكان آخر المشتغلين بعلم الكلام بالمغرب "[١].

وقبل هذا وبعده فلا نبالغ إذا قلنا: **إن المذهب الأشعري كان مذهب المرابطين أيضاً**، فقد ورد في فتاوى بن رشد –الجد– ما يلي: سؤال أمير المسلمين –رضي الله عنه– للقاضي أبي الوليد بن رشد -رضي الله عنه-: ما يقول الفقيه القاضي الأجل الأوحد أبو الوليد وصل الله توفيقه وتسديده، ونهج إلى كل صالحة طريقه في الشيخ أبي الحسن الأشعري، وأبي إسحاق الأسفراييني، وأبي بكر الباقلاني، وأبي بكر بن فورك، وأبي المعالي، وأبي الوليد الباجي، ونظرائهم ممن ينتحل علم الكلام، ويتكلم في أصول الديانات، ويصنف للرد على أهل الأهواء، أهم أئمة رشاد وهداية، أم هم قادة حيرة وعماية؟ وما تقول في قوم يسبونهم، وينتقصونهم ويسبون كل من ينتمي إلى علم الأشعرية، ويكفرونهم ويتبرءون منهم وينحرفون بالولاية عنهم ويعتقدون أنهم على ضلالة، وخائضون في جهالة. فماذا يقال لهم، ويصنع بهم، ويعتقد فيهم؟ أيتركون على أهوائهم أم يكف من غلوائهم؟ وهل ذلك جرحة في أديانهم ودخل في إيمانهم؟ وهل تجوز الصلاة

---

[١] – (الغنية) للقاضي عياض تح: ماهر جرار ص: ٦٣-٦٥-١١٧-١٥٦-١٤٠-١٦٩-٢١٠-٢١٩-٢٢٦.

وراءهم أم لا؟ بين لنا مقدار الأئمة المذكورين، ومحلهم من الدين،وافصح عن حال المتنقص لهم والمنحرف عنهم وحال المتولي لهم والمحب فيهم مجملا مفصلا ومأجورا إن شاء الله تعالى.

فأجابه ابن رشد ـ رحمه الله ـ: "تصفحت ـ عصمنا الله وإياك ـ سؤالك هذا، ووقفت عليه وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدى، وممن يجب بهم الاقتداء، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم، ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عنى رسول الله ﷺ بقوله: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)، فلا يَعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل، ولا يسبهم، وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق. وقد قال الله عز وجل (وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً) [الأحزاب: ٥٨] فيجب أن يبصر الجاهل منهم، ويؤدب الفاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلا ببدعة، فإن تاب وإلا ضرب أبدا حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بصبيغ المتهم في اعتقاده من ضربه إياه حتى قال: يا أمير المؤمنين، إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء، وإن كنت تريد قتلي فأجهز علي، فخلى سبيله. والله أسأله العصمة والتوفيق برحمته؛ قاله محمد بن رشد "[1]. وقد كان ابن رشد كبير قضاة الدولة المرابطية (مقدما عند أمير المسلمين عظيم المنزلة، معتمدا عليه في العظائم أيام حياته)[2]، وقطعت جهيزة قول كل خطيب.

وقال العلامة محمد بن الحسن الكوثري –وهو يستعرض جهود أبي الحسن الأشعري في نشر السنة: "... وهكذا حتى وفقه الله لجمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم وقمع المعاندين وكسر تطرفهم، وتواردت عليه المسائل من أقطار العالم فأجاب عنها، فطبق ذكره الآفاق، وملأ العالم بكتبه وكتب أصحابه

[1] –(فتاوى ابن رشد) ٢/ ٨٠٢-٨٠٥

[2] – (البغية) للقاضي عياض ص:٥٤.

في السنة والرد على أصناف المبتدعة والملاحدة وأهل الكتاب، وتفرق أصحابه في بلاد العراق وخراسان والشام وبلاد المغرب ومضى لسبيله، وبعد وفاته بيسير استعاد المعتزلة بعض قوتهم في عهد بني بويه لكن الإمام ناصر السنة أبا بكر بن الباقلاني قام في وجههم وقمعهم بحججه ودانت للسنة عل الطريقة الأشعرية أهل البسيطة إلى أقصى بلاد إفريقية. وقد بعث ابن الباقلاني في جملة من بعث من أصحابه إلى البلاد: أبا عبد الله الحسين بن عبد الله بن حاتم الأزدي إلى الشام ثم إلى قيروان وبلاد المغرب، فدان له أهل العلم من أئمة المغاربة، وانتشر المذهب إلى صقيلية والأندلس، ولابن أبي زيد وأبي عمران الفاسي، وأبي الحسن القابسي، وأبي الوليد الباجي، وأبي بكر بن العربي، وتلامذتهم أياد بيضاء في ذلك."[1]

وقال العلامة الشيخ محمد الشاذلي النيفر: "وما ذهب إليه هذا الرجل –يعني المازري في اتجاهه الأشعري– قد كان محل اتفاق بينه وبين من سلف من العلماء الأفارقة وبالأخص القابسي (ت ٤٠٣) الذي كان من رجالات القيروان الأفذاذ في نقلهم وأفكارهم ونظرهم الشامل المتكامل، فقد كان ناشراً للأشعرية مبينا منهجها الواضح، وأنها مبنية على السنة الصحيحة بناء متيناً حيث كان الأشعري متثبتاً في كل آرائه، وازناً لها مدققا في وزنه حتى لا تخرج عن المراد متن السنة على الوجه الظاهر دون الالتواء في تلك البنيات التي تاه فيها الكثير فأصبحوا ضالين مضلين يتيهون في الدين حتى يخرجوا بآراء لا يمت لها الدين بسبب. وقد احتفظ لنا التاريخ بسبب ما كتبه لنا الميورقي عن الأشعرية، احتفظ برسالة من القابسي يوضح فيها مذهب الأشعري، وأنه الذهب الذي يجب تقلده، وقد نقل بعضها أبو نصر عبد الوهاب السبكي، ومما جاء فيها: "اعلموا أن أبا الحسن الأشعري لم يأت من علم الكلام إلا ما أراد به إيضاح السنن والتثبت عليها".

ثم يقول: "وما أبو الحسن إلا واحد من جملة القائمين في نصرة الحق ما سمعنا من أهل الإنصاف من يؤخره عن رتبة ذلك، ولا من يؤثر عليه في عصره غيره، ومن بعده من أهل الحق سلكوا سبيله"، ثم يقول: "لقد مات الأشعري يوم مات، وأهل السنة باكون عليه، وأهل البدع مستريحون منه".[2]

[1] – (تبيين كذب المفتري) ص:١٥

[2] – (المعلم بفوائد مسلم) للإمام المازري ص: ٨٠.

وقال العلامة الشيخ محمد الشاذلي النيفر- وهو يتحدث عن القابسي-: "ومثله في هذا: الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني الذي يقول: "ما الأشعري إلا رجل مشهور بالرد على أهل البدع وعلى القدرية، وعلى الجهمية متسمسك بالسنن"[1].

فها قد اتضح للناظر المنصف بما سردناه من النقول الموثقة: **أن المذهب الأشعري في الاعتقاد، هو الذي كان سائدا في هذا الجزء القصي من العالم الإسلامي**، وأن الشيخ ابن أبي زيد من أئمة هذا المذهب، خلاف ما يظنه بعض أهل زماننا، وقوفا منهم عند ظاهر قوله في مقدمة (الرسالة): "وأنه فوق عرشه المجيد بذاته"[2]، وهي لفظة موهمة –ولا شك- حتى قال بعض الناس: إنها مقحمة في كلامه وليست منه.. والصواب خلاف ذلك.

قال القاضي ابن العربي:"...ثم جاءت طائفة ركبت عليه، فقالوا: إنه فوق العرش بذاته. وعليها شيخ المغرب أبو محمد عبد الله بن أبي زيد. فقالها للمعلمين، فسدكت بقلوب الأطفال والكبار.." [3]

وقد فسر أئمة المذهب في القديم والحديث كلمة الشيخ أبي محمد بما يوافق أصول المذهب وقواعده.. قال القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي الأشعري: "هذه العبارة الآخرة التي هي قوله (على العرش) أحبُّ إلي من الأولى التي هي قوله (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته) لأن قوله على العرش هو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر فوق وإن كان المعنى واحداً، وكان المراد بذكر الفوق في هذا الموضع أنه بمعنى على، إلا أن ما طابق النص أولى بأن يستعمل، إذا ثبت هذا !!؟. والذي يدل على صحة ما ذكره – رحمه الله- من أنه على عرشه دون كل مكان: ورود النص بذلك في عدة مواضع، منها قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى)...ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحيز وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن،

---

[1] – (المعلم بفوائد مسلم) للإمام المازري ص: ٨٠.

[2] ن: (الثمر الداني في تقريب المعاني، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني) للأستاذ المحقق: عبد السميع الآبي الأزهري. ص:١١.

[3] ن: (العواصم من القواصم) ٢١٥. تح: د. عمار الطالبي.ط. دار الثقافة، الدوحة، قطر. ١٤١٣.

وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك –رحمه الله– الجواب عن سؤال من سأله: (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى؟ فقال: "الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة" ثم أمر بإخراج السائل."[1]

وقال العلامة أبو عبد الله التتائي –رحمه الله–:"و(المجيد) بالجر نعت للعرش، وبالرفع صفة لله، وقال بعض الشيوخ: "إنه فوق عرشه". هنا تم الكلام.لأن قوله "إنه"إن واسمها، وفوق ظرف وعرشه مخفوض بالظرف، والجملة في موضع رفع خبر "إن". والمجيد خبر مبتدأ مضمر، تقديره "هو المجيد"و"بذاته" متعلقة به، لا بفوق وإن كان هو ظاهره لامتناعه. وهي ظرفية، إن جعلت نعتا للعرش، وللتعدية إن جعلت خبرا، أي: المجيد بذاته لا بغيره".[2]

وقال العلامة أبو الحسن المنوفي –رحمه الله–: "أخذ عليه في قوله بذاته لأن هذه اللفظة لم يرد بها السمع، وأحسن ما قيل في دفع هذا الإشكال: **أن الكلام يتضح ببيان معنى الفوقية والعرش والمجيد والذات**، فالفوقية عبارة عن كون الشيء أعلى من غيره، وهي حقيقة الأجرام كقولنا: زيد فوق السطح، مجاز في المعاني كقولنا:السيد فوق عبده، وفوقية الله تعالى على عرشه فوقية معنوية بمعنى الشرف، وهي بمعنى الحكم والملك، فترجع إلى معنى القهر. والعرش اسم لكل ما علا، والمراد به هنا: مخلوق عظيم... دل على وجوده الكتاب والسنة والإجماع. والمجيد، يقال بالخفض صفة للعرش وبالرفع خبر مبتدأ مضمر تقديره وهو المجيد، أي العظيم في ذاته، وذات الشيء حقيقته، والضمير في بذاته يجوز أن يعود على العرش على أن تكون الباء بمعنى في كقولك: أقمت بمكة أي فيها، فكأنه قال: العرش المجيد أي العظيم في ذاته، ويجوز أن يعود على الله تعالى فيكون المعنى أن هذه الفوقية المعنوية له تعالى بالذات لا بالغير من كثرة أموال وفخامة أجناد وغير ذلك"[3]

---

[1] – (تيسير العلي الكبير تهذيب شرح القاضي عبد الوهاب على عقيدة مالك الصغير) ص:٢٦-٢٧

[2] ن: (تنوير المقالة، في حل ألفاظ الرسالة)١/ ١٨٥.

[3] – (كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني المطبوع مع حاشية العدوي) ١/ ٥٦.

وعلى التسليم –جدلاً– بأن الشيخ –رحمه الله– قصد ظاهر هذه العبارة، فإن الخروج على مسألة واحدة في المذهب، لا يعد خروجاً عن قواعد المذهب جملة، لاسيما في مرحلة التأسيس.. وقد أشار الشيخ العلامة أحمد زروق –رحمه الله– إلى أن الذي أحوج الشيخ إلى هذه العبارة، هو الرد على الشيعة العبيديين حكام القيروان آنذاك، وأنه رأى أن القول بذلك أخف من التعطيل المطلق..الذي يقول به الشيعة تبعا لأهل الاعتزال. والله أعلم.[1]

إنَّ ما قررناه من قدم المذهب الأشعري في المغرب لا يعني بالضرورة اشتغال علمائه بعلم الكلام في منحاه الجدلي، بل كان مقصوراً على أخذ العقائد بأدلتها الإجمالية من المنقول والمعقول دون الدخول في تفاصيل اصطلاحات المتكلمين من ذكر الجوهر والعرض..وغير ذلك. وبهذا يمكن الجمع بين قدم المذهب في المغرب كما أثبتنا ذلك بالأدلة الواضحة البينة، وبين قول من قال: إن أهل المغرب كانوا على مذهب السلف في الاعتقاد، إذ لا منافاة بين الأمرين، ومن قرأ كلام حجة الإسلام: أبي حامد الغزالي –وهو رأس الأشعرية في زمانه وبعده– في ذم علم الكلام، والتشنيع على متعاطيه، أدرك حقيقة ما قصدناه، مع التذكير بأن المذموم من علم الكلام: منحاه الجدلي الذي لا ينفع الناس، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

[1] ن: (شرح الشيخ زروق على الرسالة) المطبوع مع (شرح ابن ناجي عليها) ٢٩.

المبحث الخامس: المذهب الأشعري مذهب: التوسط والاعتدال.

لعل إطلالة سريعة على أصول المذهب الأشعري، كفيلة بإقناع المتردد بأن هذا المذهب مبني على المعقول والمنقول، وأنه وسط بين الفرق الإسلامية المختلفة في قضايا الاعتقاد أصولا وفروعاً، وإن وصف أبي حامد الغزالي لعلم أصول الفقه إذ يقول: "وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع"[1] لصادق بالأحرى على المذهب الأشعري.

وفي ذات المعنى يقول الإمام الشاطبي: "المسألة الخامسة: الأدلة الشرعية ضربان، أحدهما: ما يرجع إلى النقل المحض، والثاني: ما يرجع إلى الرأي المحض، وهذه القسمة هي بالنسبة إلى أصول الأدلة وإلا فكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر، لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر، كما أن الرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا استند إلى النقل.."[2]

وقال العلامة محمد الشاذلي النيفر: "فالظاهرة الأولى في الأشعري هي التوفيق بين مقتضيات العقل، ومقتضيات السمع وهي بعينها التي وافقت هوى المازري، فهو قبل كل شيء عقلي متشبع بما يدركه العقل ولا يحب أن يكون العقل مكبوتا، بل يريد من العقل الإنساني أن يكون منطلقا يجري مع الواقع كما هو شأن العقل في استنتاجه".." فالجمع بين أمرين قد يبدو أنهما متناقضان حسب النظرة العجلى غير المتثبتة، وهما العقل والنصوص الواردة فيما تنبني عليه العقيدة هو الذي جعل هذا الرجل المتزن في عقله وسلوكه وتواضعه يمشي مع الأشعرية حيث الدين والعقل يسلكان بالإنسان إلى ما يجعل إيمانه راسخا في نفسه رسوخا لا يتزلزل لأن الإيمان إذا لم يصادمه العقل كان إيمانا يجد المستقر الدائم في قرارة النفوس".." والكثير يتهاون بأمر هذا الجمع الذي هو التوسط بين أصحاب السنة والمعتزلة في النظر في العقيدة وأصول الدين، ويرونه أمرا ليس له كبير أثر في عقائد الناس مع أنه لولا هذا الجمع بين التسليم بعقيدة أهل السنة مع التدليل عليها والنظر فيها نظر المتكلمين باستعمال أدلتهم لا في تحريف السنة، بل في شرح السنة لكان الأمر

[1] – (المستصفى) ١/ ٣.

[2] – (الموافقات) ٣/ ٤١

ضد السنة، وسندرك الإدراك البين كيف أن هذه الطريقة دفعت عن العقيدة الإسلامية الغوائل الكثيرة، وكيف أنها حافظت على عقيدة الجماهير بما نأتي به من مناظرة الإمام أبي بكر الباقلاني الأشعري"..."وفعلا لما ذهب الباقلاني وتصدى للمعتزلة أمام عضد الدولة تحولت فكرة عضد الدولة، فبعد أن كان ناقما على الباقلاني حيث لم يلتزم التشريفات أصبح مكبرا له حتى قال: إنه الأحق بمكاني لأنه لم يزل يحلو له كلام الباقلاني حيث رأى علاوة على فصاحته وقدرته: أن الأشعرية لا تترك لقائل مقالا في الانتقاد عليها حيث لم تهمل العنصرين الأساسيين: النص والعقل، وهما الرائدان إلى الخير، وبهما تنفتح المغلقات، وتزال المشكلات"[1]

وللعلامة ابن عساكر كلام جامع في هذا الصدد ننقله بنصه وفصه لما اشتمل عليه من غرر الفوائد ودرر الفرائد، قال رحمه الله: "كتب إلي الشيخ أبو القاسم نصر بن نصر الواعظ يخبرني عن القاضي أبي المعالي بن عبد الملك، وذكر أبا الحسن الأشعري فقال -نضر الله وجهه وقدس روحه-: فإنه نظر في كتب المعتزلة والجهمية والرافضة، وأنهم عطلوا وأبطلوا فقالوا: لا علم لله ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا بقاء ولا إرادة، وقالت الحشوية والمجسمة والمكيفة المحددة: إن لله علما كالعلوم، وقدرة كالقدر، وسمعا كالأسماع، وبصرا كالأبصار، فسلك -رضي الله عنه- طريقة بينهما فقال: إن لله سبحانه وتعالى علما لا كالعلوم، وقدرة لا كالقدر، وسمعا لا كالأسماع، وبصرا لا كالأبصار؛ وكذلك قال جهم بن صفوان: العبد لا يقدر على إحداث شيء ولا على كسب شيء؛ وقالت المعتزلة: هو قادر على الإحداث والكسب معا؛ فسلك -رضي الله عنه- طريقة بينهما فقال: العبد لا يقدر على الإحداث ويقدر على الكسب، ونفى قدرة الإحداث وأثبت قدرة الكسب؛ وكذلك قالت الحشوية المشبهة إن الله سبحانه وتعالى يرى مكيفا محدودا كسائر المرئيات، وقالت المعتزلة والجهمية والنجارية: إنه سبحانه لا يرى بحال من الأحوال؛ فسلك -رضي الله عنه- طريقة بينهما فقال: يرى من غير حلول ولا حدود ولا تكييف كما يرانا هو سبحانه وتعالى وهو غير محدود ولا مكيف، فكذلك نراه وهو غير محدود ولا مكيف؛ وكذلك قالت النجارية: أن الباري سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة؛ وقالت الحشوية والمجسمة: إنه سبحانه حال في العرش، وإن العرش مكان له وهو جالس عليه؛

[1] - (المعلم بفوائد مسلم) ١/ ٧٧- ٧٨- ٧٩

فسلك طريقة بينهما فقال: كان ولا مكان فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه؛ وقالت المعتزلة: له يد يد قدرة ونعمة، ووجهه وجه وجود؛ وقالت الحشوية يده يد جارحة ووجهه وجه صورة؛ فسلك -ﷺ- طريقة بينهما فقال: يده يد صفة، ووجهه وجه صفة كالسمع والبصر؛ وكذلك قالت المعتزلة: النزول نزول بعض آياته وملائكته، والاستواء بمعنى الاستيلاء؛ وقالت المشبهة والحشوية: النزول نزول ذاته بحركة وانتقال من مكان إلى مكان، والاستواء جلوس على العرش وحلول فيه؛ فسلك -ﷺ-طريقة بينهما فقال: النزول صفة من صفاته، والاستواء صفة من صفاته وفعل فعله في العرش يسمى الاستواء؛ وكذلك قالت المعتزلة:كلام الله مخلوق مخترع مبتدع؛ وقالت الحشوية المجسمة: الحروف المقطعة والأجسام التي يكتب عليها والألوان التي يكتب بها وما بين الدفتين كلها قديمة أزلية؛ فسلك -ﷺ-طريقة بينهما فقال: القرآن كلام الله قديم غير مغير ولا مخلوق ولا حادث ولا مبتدع، فأما الحروف المقطعة والأجسام والألوان والأصوات والمحدودات وكل ما في العالم من المكيفات مخلوق مبتدع مخترع؛ وكذلك قالت المعتزلة والجهمية والنجارية: الإيمان مخلوق على الإطلاق؛ وقالت الحشوية المجسمة: الإيمان قديم على الإطلاق؛ فسلك -ﷺ- طريقة بينهما وقال: الإيمان إيمانان: إيمان لله فهو قديم لقوله (المؤمن المهيمن)، وإيمان للخلق فهو مخلوق، لأنه منهم يبدو وهم مثابون على إخلاصه معاقبون على شكه؛ وكذلك قالت المرجئة: من أخلص لله تعالى مرة في إيمانه لا يكفر بارتداد ولا كفر ولا يكتب عليه كبيرة قط؛ وقالت المعتزلة: إن صاحب الكبيرة مع إيمانه وطاعاته مائة سنة لا يخرج من النار قط؛ فسلك -ﷺ-طريقة بينهما وقال: المؤمن الموحد الفاسق هو في مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عاقبه بفسقه ثم أدخله الجنة، فأما عقوبة متصلة مؤبدة فلا يجازي بها كبيرة منفصلة منقطعة؛ وكذلك قالت الرافضة: أن للرسول صلوات الله عليه وسلامه ولعلي -عليه السلام-- شفاعة من غير أمر الله تعالى ولا إذنه، حتى لو شفعا في الكفار قبلت؛ وقالت المعتزلة: لا شفاعة له بحال؛ فسلك -ﷺ- طريقة بينهما فقال بأن للرسول صلوات الله عليه وسلامه شفاعة مقبولة في المؤمنين المستحقين للعقوبة، يشفع لهم بأمر الله تعالى وإذنه، ولا يشفع إلا لمن ارتضى؛ وكذلك قالت الخوارج بكفر عثمان وعلي رضي الله عنهما، ونص هو -ﷺ- على موالاتهما وتفضيل المقدم على المؤخر؛ وكذلك قالت المعتزلة أن أمير المؤمنين معاوية وطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وكل من تبعهم رضي الله عنهم على الخطإ ولو شهدوا كلهم بجبة واحدة لم تقبل شهادتهم؛ وقالت الرافضة: إن

هؤلاء كلهم كفار ارتدوا بعد إسلامهم وبعضهم لم يسلموا؛ وقالت الأموية لا يجوز عليهم الخطأ بحال؛ فسلك -ﷺ- طريقة بينهم وقال: كل مجتهد مصيب، وكلهم على الحق، وإنهم لم يختلفوا في الأصول وإنما اختلفوا في الفروع، فأدى اجتهاد كل واحد منهم إلى شيء فهو مصيب وله الأجر والثواب على ذلك... إلى غير ذلك من أصول يكثر تعدادها وتذكارها. وهذه الطرق التي سلكها لم يسلكها شهوة وإرادة، ولم يحدثها بدعة واستحسانا، ولكنه أثبتها ببراهين عقلية مخبورة، وأدلة شرعية مسبورة، وأعلام هادية إلى الحق، وحجج داعية إلى الصواب والصدق، هي الطرق إلى الله سبحانه وتعالى، والسبيل إلى النجاة والفوز، من تمسك بها فاز ونجا، ومن حاد عنها ضل وغوى"1

والأشعرية هم العدل الوسط بين المعتزلة والحشوية، لا ابتعدوا عن النقل كما فعل المعتزلة، ولا عن العقل كعادة الحشوية، ورِثوا خير من تقدمهم وهجروا باطل كل فرقة، حافظوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وملئوا العالم علما، ويوجد بينهم من ينتمي إلى التصوف من مناصرة بعض الأئمة من الصوفية للسنة على الطريقة الأشعرية منذ القرن الخامس ولا يوجد من يوازن الأشعري بين المتكلمين بالنظر لما قام به من العمل العظيم، ومع ذلك لا تخلو آراؤه من بعض ما يؤخذ كنوع ابتعاد عن العقل مرة وعن النقل أخرى في حسبان الناظر في كلامه في مسائل نظرية معدودة كقوله في التحسين والتقبيح والتعليل وما يفيده الدليل النقلي ونحو ذلك لأن من طال جداله مع أصناف المعتزلة والحشوية مثله لا بد وأن يحصل في كلامه شيء من هذا القبيل. وإنما لم يقع مثل ذلك في معاصره إمام الهدى أبي منصور الماتريدي شيخ السنة بما وراء النهر لتغلب السنة هناك على أصناف المبتدعة تغلبا تاما لا تظهر مشاغبتهم معه فتمكن من الجري على الاعتدال التام في أنظاره فأعطى النقل حقه والعقل حكمه. والماتريدية هم الوسط بين الأشاعرة والمعتزلة وقلما يوجد بينهم متصوف، فالأشعري والماتريدي هما إماما أهل السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، لهم كتب لا تحصى، وغالب ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف من قبيل الخلاف اللفظي"٢

---

[1] - تبيين كذب المفتري ص:١٤٩-١٥٢

[2] - (تبيين كذب المفتري) ص: ١٩

المبحث السادس: أهمية علم الكلام على قواعد أهل السنة، في رد شبه المبتدعة.

إن المقصود من إدراج هذا المبحث هنا: إثارة الانتباه إلى خطورة التغاضي عمن يذم العلم الذي هو أصل الدين، وأهم ما به جاءت الرسل، و على أساسه أقيمت الشريعة.

وإنما سمي أصول الدين –فيما قاله أبو علي اليوسي –رحمه الله-: "لانبناء الدين عليه فإن التعبد فرع وجود الإيمان، حتى إن مضمونه من معرفة الله –تعالى- هو المقصود بالذات على التحقيق ويسمى بعلم التوحيد لأنه مقصوده الأعظم كما قيل (الحج عرفه)"[1].

وإنما سمي "علم الكلام" لكثرته فيه أو لأنه هو الكلام أو لوقوع الخوض في مسألة الكلام.. أو لأن عنوان مباحثه: كان قولهم: "الكلام في كذا وكذا... أو لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم كالمنطق للفلسفة أو لأنه أول ما يجب من العلوم التي إنما تعلم وتتعلم بالكلام أو لأنه إنما يتحقق بالمباحثة وإدارة الكلام من الجانبين، وغيره قد يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب أو لأنه أكثر العلوم خلافاً ونـزاعاً فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم أو لابتنائه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية، أو لأنه أشد العلوم تأثيرا في القلب وتغلغلا فيه فسمي بالكلام المشتق من الكلم وهو الجرح"[2]

وقد تعددت عبارات أئمة هذا الشأن في تعريف هذا العلم فقيل إنه: "علم يبحث فيه عما يجب اعتقاده".

وهذا تعريف السيوطي في (نقاية العلوم) نقله عنه الشيخ الطيب بن كيران في شرح (عقائد المرشد المعين) وقال: "إنه تعريف من يكتفي في العقائد بالتقليد".

---

[1] – (القانون في أحكام العلم...) ١٧٨.

[2] – (مقدمة شرح العقائد النسفية). للعلامة سعد الدين التفتازاني.

وقيل: "إنه العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية" وهذا تعريف الجلال المحلي.. وهو تعريف من لم ير الاكتفاء بالتقليد كما نبه عليه الشيخ الطيب.

وقال: "إن هذا القدر –على هذا الرأي– واجب عينا"، وقيل: "العلم بالأحكام الإلهية وإرسال الرسل وصدقها في كل أخبارها وما يتوقف شيء من ذلك عليه خاصاً به وتقرير أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك".

وهذا تعريف الإمام ابن عرفة وهو تعريف من يرى أن وجوب تعلمه كفائي.. وأن هذا القدر يكفي في ذلك، كما نبه عليه الشيخ الطيب–أيضا– ثم قال: "فظهر أن هذا العلم على ثلاث مراتب وأن اختلاف الحدود لاختلاف المحدود ونبهت على ذلك دفعا لحيرة الواقف على حدودهم المختلفة" إذ منهم من يرى وجوب تعلمه عينا.. ومنهم من يراه كفاية.. ومنهم من يرى جواز التقليد مطلقا فافهم..".[1]

وموضوع علم أصول الدين: "ذات الباري –تعالى– وذوات رسله –عليهم الصلاة والسلام– وهذا التعريف هو الذي اختاره الشيخ من بين عبارات كثيرة ذكرها، ومنها قول اليوسي في (القانون): "وأما موضوعه فماهية الممكنات من حيث دلالتها على وجود موجدها وصفاته وأفعاله"[2]

وأما فائدته... فهي كما يقول اليوسي: "في الدنيا حصول اليقين والارتفاع عن حضيض التقليد، وإرشاد المسترشد، وإفحام المعاند، وحفظ قواعد الدين عن شبه المبطلين، وصحة النية والإخلاص، وغير ذلك. وفي الآخرة.. الفوز بالسعادة وناهيك بهذا كله ".

وأما رتبته: فتابعة لشرف الغاية والموضوع والمعلوم والدليل.. ولاشك أن غاية هذا العلم أشرف الغايات، وموضوعه أعلى الموضوعات، ومعلومه أجل المعلومات.

---

[1] ن: تعليقات وتفريعات أخرى، في شرح الشيخ الطيب المذكور، وحاشية الوزاني عليه المسماة ب(النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب) ١/ ٢٣٤. ون: –أيضاً– (القانون في أحكام العلم..) للحسن اليوسي. ففيه مباحثة مع ابن عرفة في تعريفه.. وزيادة إيضاح وتحقيق. ١٧٨–١٨٠.

[2] – (القانون) ١٨١.

وأدلته: براهين تطابق عليها العقل والنقل، فهذا غاية الشرف والفضل، فتبين أنه أشرف العلوم. ولله در القائل:

أيها المغتدي لتطلب علماً كل علم عبد لعلم الكلام

وأما حكمه: فقد سبقت الإشارة إلى ذلك في كلام الشيخ الطيب... واختار الشيخ اليوسي أنه فرض كفاية على تفصيل فيمن عرضت له شبهة... وأما التقليد المحض فقد اختلفت في حكم صاحبه عبارات الأئمة، بل اضطربت آراؤهم في ذلك، والذي يعول عليه في هذا المقام: "الاكتفاء بالتقليد مع العصيان إن كانت عند المقلد أهلية للنظر، وإلا فلا عصيان، لكن بشرط الجزم بقول الغير.. قال صاحب جوهرة التوحيد:

إذ كل من قلد في التوحيد إيمانه لم يخل من ترديد
ففيه بعض القوم يحكي الخلفا وبعضهم حقق فيه الكشفا
فقال: إن يجزم بقول الغير كفى وإلا لم يزل في الضير

ثم إن الخلاف في إيمان المقلد إنما هو بالنظر إلى أحكام الآخرة وفيما عند الله –تعالى– وأما بالنظر إلى الأحكام الدنيوية فيكفي فيها الإقرار فمن أقر جرت عليه الأحكام الإسلامية..[1]

هذا، وقد عاب بعض العلماء –قديما وحديثا– علم الكلام، وشنعوا على متعاطيه وجعلوا ذلك من البدع في الدين ورووا في ذلك آثارا عن السلف الماضين من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة المهتدين.. والحق الذي لا ينبغي العدول عنه: أن ذم علم الكلام على إطلاقه، ليس مرادا لأولئك العلماء ولا هو منهج أولئك الأصفياء وإنما مرادهم بالذم ومقصودهم بالعيب: كلام أهل الأهواء الذين يرومون تضليل العامة وزعزعة عقائدها ويتكلمون بمصطلحات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ابتغاء الفتنة في الدين والزيغ عن طريق المهتدين.. وأما بالنظر إلى ما كان من الكلام رداً على أهل الأهواء وإبطالاً لأصول

[1] (شرح جوهرة التوحيد) للعلامة إبراهيم الباجوري. تح: محمد أديب الكيلاني، وعبد الكريم تتان، ٥٥.

الابتداع وحماية للحق من أن يلتبس بالباطل فذلك من الحق الذي لا مراء فيه بل من الواجب الذي لابد من القيام به على من كان أهلا لذلك...ثم إن المتأمل في كلام السلف كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأضرابهم.. يدرك أن ذمهم منصرف إلى علم الجدل، الذي يراد منه غلبة الخصوم بالحق أو الباطل، واستعمال التلبيسات والتمويهات، المؤدية إلى التشكيك في الاعتقادات..

قال الغزالي –رحمه الله-: "فإن قلت: تعلم الجدل والكلام مذموم كتعلم النجوم، أو هو مباح، أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوا وإسرافا في أطراف، فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وأن العبد إن لقي الله –عز وجل- بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام. ومن قائل:إنه واجب، وفرض إما على الكفاية أو على الأعيان،وأنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد، ونضال عن دين الله –تعالى- ثم قال –بعد مناقشات ومباحثات-: فاعلم أن الحق فيه أن إطلاق القول بذمه في كل حال، أو بحمده في كل حال خطأ، بل لا بد فيه من تفصيل.فاعلم أولا أن الشيء قد يحرم لذاته كالخمر والميتة، وأعني بقولي لذاته أن علة تحريمه وصف في ذاته وهو الإسكار والموت. وهذا إذا سئلنا عنه أطلقنا القول بأنه حرام، ولا يلتفت إلى إباحة الميتة عند الاضطرار، وإباحة تجرع الخمر إذا غص الانسان بلقمة، ولم يجد ما يسيغها سوى الخمر، وإلى ما يحرم لغيره كالبيع على بيع أخيك المسلم في وقت الخيار، والبيع وقت النداء، وكأكل الطين، فإنه يحرم لما فيه من الأضرار. وهذا ينقسم إلى ما يضر قليله وكثيره، فيطلق القول عليه بأنه حرام كالسم الذي يقتل قليله وكثيره، وإلى ما يضر عند الكثرة فيطلق القول عليه بالإباحة كالعسل، فإن كثيره يضر بالمحرور، وكأكل الطين وكان إطلاق التحريم على الطين والخمر، والتحليل على العسل، التفات إلى أغلب الأحوال.

فإن تصدى شيء تقابلت فيه الأحوال فالأولى والأبعد عن الالتباس أن يفصل، فنعود إلى علم الكلام ونقول: إن فيه منفعة وفيه مضرة، فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام"[1].

---

[1] - (قواعد العقائد) ص:٩٩.

ثم قال: فإن قلت: مهما اعترفت بالحاجة إليه في دفع المبتدعة، والآن قد ثارت البدع وعمت البلوى وأرهقت الحاجة، فلا بد أن يصير القيام بهذا العم من فروض الكفايات، كالقيام بحراسة الأموال، وسائر الحقوق كالقضاء والولاية وغيرهما، وما لم يشتغل العلماء بنشر ذلك، والتدريس فيه والبحث عنه لا يدوم، ولو ترك بالكلية لاندرس، وليس في مجرد الطباع كفاية لحل شبه المبتدعة ما لم يتعلم، فينبغي أن يكون التدريس فيه والبحث عنه أيضا من فروض الكفايات، بخلاف زمن الصحابة رضي الله عنهم، فإن الحاجة ما كانت ماسة إليه.

فاعلم أن الحق أنه لابد في كل بلد من قائم بهذا العلم، مستقل بدفع شبه المبتدعة التي ثارت في تلك البلدة، وذلك يدوم بالتعليم، ولكن ليس من الصواب تدريسه على العموم كتدريس الفقه والتفسير، فإن هذا مثل الدواء، والفقه مثل الغذاء وضرر الغذاء لا يحذر، وضرر الدواء محذور لما ذكرنا فيه من أنواع الضرر.

فالعالم ينبغي أن يخصص بتعليم هذا العلم من فيه ثلاث خصال:

(**إحداها**) التجرد للعلم والحرص عليه، فإن المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشكوك إذا عرضت.

(**الثانية**) الذكاء والفطنة والفصاحة، فإن البليد لا ينتفع بفهمه، والقدم لا ينتفع بحلجاجه فيخاف عليه من ضرر الكلام ولا يرجى فيه نفعه.

(**الثالثة**) أن يكون في طبعه الصلاح والديانة والتقوى، ولا تكون الشهوات غالبة عليه، فإن الفاسق بأدنى شبهة ينخلع عن الدين، فإن ذلك يحل عنه الحجر ويرفع السد الذي بينه وبين الملاذ، فلا يحرص على إزالة الشبه بل يغتنمها ليتخلص من أعباء التكليف، فيكون ما يفسده مثل هذا المتعلم أكثر مما يصلحه.

وإذا عرفت هذه الانقسامات اتضح لك أن هذه الحجة المحمودة في الكلام إنما هي من جنس حجج القرآن من الكلمات اللطيفة المؤثرة في القلوب، المقنعة للنفوس دون التغلغل في التقسيمات والتدقيقات التي

لا يفهمها أكثر الناس، وإذا فهموها اعتقدوا أنها شعوذة وصناعة تعلمها صاحبها للتلبيس. فإذا قابله مثله في الصنعة قاومه. وعرفت أن الشافعي وكافة السلف إنما منعوا عن الخوض فيه والتجرد له لما فيه من الضرر الذي نبهنا عليه، وأن ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما من مناظرة الخوارج، وما نقل عن علي -رضي الله عنه- من المناظرة في القدر وغيره، كان من الكلام الجلي الظاهر وفي محل الحاجة، وذلك محمود في كل حال.

نعم: قد تختلف الأعصار في كثرة الحاجة وقلتها، فلا يبعد أن يختلف الحكم لذلك، فهذا حكم العقيدة التي تعبد الخلق بها، وحكم طريق النضال عنها وحفظها"[1]

ومما يؤكد لك ما ذكرناه من أن المذموم هو صناعة الجدل، والكلام على قواعد أهل الأهواء والبدع، وليس الاستدلال على الأمور الاعتقادية بالمنقول والمعقول، ما ذكره الغزالي نفسه وقد استفاض في ذم علم الكلام عن خبرة ودراية- في ترجمة عقيدة أهل السنة فقال: "وأنه-أي الله جل جلاله- ليس بجسم مصور، ولا جوهر محدود مقدر، وأنه لا يماثل الأجسام، لا في التقدير ولا في الانقسام، وأنه ليس بجوهر ولا تحله الجواهر، ولا بعرض ولا تحله الأعراض..... تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدس عن أن يحده زمان، بل كان قبل خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان... وأنه في ذاته معلوم الوجود بالعقول...".[2]

وأصل جواز ذلك –أي تعلم ما لابد منه من علم الكلام للدفاع عن العقيدة-: القرآن والسنة قال تعالى:(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء: من الآية٢٢) وأخرج البخاري في صحيحه (كتاب بدء الخلق) و (كتاب التوحيد) (باب وكان عرشه على الماء) عن عمران بن حصين قال: (دخلت على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وعقلت ناقتي بالباب فأتاه ناس من بني تميم فقال: اقبلوا البشرى يا بني تميم قالوا: قد بشرتنا فأعطنا مرتين ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم. قالوا: قبلنا يا رسول الله قالوا: جئنا نسألك عن هذا الأمر– وفي رواية نسألك عن أول هذا الأمر – وفي رواية زيادة– (ونتفقه في الدين)، قال: كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل

[1] – (قواعد العقائد) ص: ١٠٨–١١١.

[2] ن: (قواعد العقائد) ٥١–٥٣.تح: موسى محمد علي.

شيء..)[1] ففي هذا الحديث إشارة واضحة إلى أصول علم الكلام من الحديث عن حدوث العالم وعن ترتيب المخلوقات وعن أزلية الخالق –سبحانه وتعالى– وعن مخلوقية العرش وعن القضاء والقدر وغير ذلك... وأن ذلك من التفقه في الدين وأن السؤال عنه مشروع... وقد نقل ابن عساكر نفسه عن جماعة من العلماء ما أوضحناه من أن المقصود بذم علم الكلام: ذم أهل الأهواء. وحملوا ما ورد عن الشافعي وغيره في ذلك على هذا المحمل كما حملوه على وجه آخر هو: الانصراف بالكلية إلى هذه العلوم وإضاعة علوم الفقه التي يعرف بها الحلال والحرام وإهمال علوم التربية التي بها إصلاح القلوب ومداواة النفوس.

قال –رحمه الله–: " هذا والكلام في علم الأصول وحدث العالم ميراث أبي الحسن الأشعري عن أجداده وأعمامه الذين قدموا على رسول الله ﷺ، إذ لم يثبت عند أهل العلم بالحديث أن وفدا من الوفود وفدوا على رسول الله ﷺ فسألوه عن علم الأصول وحدث العالم إلا وفد الأشعريين من أهل اليمن، ثم ذكر حديث عمران بن الحصين حين أتاه نفر من بني تميم، وقد ذكرته في الجزء الأول بإسناده ثم قال: فمن تأمل هذه الأحاديث وعرف مذهب شيخنا أبي الحسن –رضي الله عنه– في علم الأصول وعلم تبحره فيه أبصر صنع الله عزت قدرته في تقديم هذا الأصل الشريف لما ذخر لعباده من هذا الفرع المنيف الذي أحيا به السنة وأمات به البدعة وجعله خلف حق لسلف صدق وبالله التوفيق؛ هذا وعلماء هذه الأمة من أهل السنة والجماعة في الاشتغال بالعلم مع الاتفاق في أصول الدين على أضرب، منهم من قصر همته على التفقه في الدين بدلائله وحججه من التفسير والحديث والإجماع والقياس دون التبحر في دلائل الأصول، ومنهم من قصر همته على التبحر في دلائل الأصول دون التبحر في دلائل الفقه، ومنهم من جعل همته فيهما جميعا كما فعل الأشعريون من أهل اليمن حيث قالوا لرسول الله ﷺ: أتيناك لنتفقه في الدين ولنسألك عن أول هذا الأمر كيف كان".

وفي ذلك تصديق ما روي عن المصطفى ﷺ (اختلاف أمتي رحمة) كما سمعت من الشيخ الإمام أبي الفتح ناصر بن الحسن العمري قال: سمعت الشيخ الإمام أبا بكر القفال المروزي –رحمه الله– يقول: معناه اختلاف هممهم رحمة، يعني فهمة واحد تكون في الفقه وهمة آخر تكون في الكلام كما تختلف همم أصحاب

---

[1] – (فتح الباري) ٦/ ٤٢٥.

الحرف في حرفهم ليقوم كل واحد منهم بما فيه مصالح العباد والبلاد، ثم كل من جعل همته في معرفة دلائل الفقه وحججه لم ينكر في نفسه ما ذهب إليه أهل الأصول منهم، بل ذهب في اعتقاد المذهب مذهبهم بأقل ما دله على صحته من الحجج، إلا أنه رأى أن اشتغاله بذلك أنفع وأولى، ومن صرف همته منهم إلى معرفة دلائل الأصول وحججه ذهب في الفروع مذهب أحد الأئمة الذين سميناهم من فقهاء الأمصار إلا أنه رأى أن اشتغاله بذلك عند ظهور البدع أنفع وأحرى، فعلماء السنة إذن مجتمعون والأشعريون منهم لجماعتهم في علم الأصول موافقون"[1]

وقال –رحمه الله-: "وقد وجدت في جزء بخط بعض الثقات سؤالا يتعقبه ما أذكره بعد من الجوابات نقلته على نصه ونسخته ليقف عليه من ينتفع بمعرفته وهو: بسم الله الرحمن الرحيم، ما قول السادة الجلة الأئمة الفقهاء أحسن الله توفيقهم ورضي عنهم في قوم اجتمعوا على لعن فرقة الأشعري وتكفيرهم، ما الذي يجب عليهم في هذا القول؟ افتونا في ذلك منعمين مثابين إن شاء الله. الجواب وبالله التوفيق: أن كل من أقدم على لعن فرقة من المسلمين وتكفيرهم فقد ابتدع وارتكب ما لا يجوز الإقدام عليه، وعلى الناظر في الأمور أعز الله أنصاره الإنكار عليه وتأديبه بما يرتدع هو وأمثاله عن ارتكاب مثله. وكتب محمد بن علي الدامغاني. وبعده الجواب وبالله التوفيق: أن الأشعرية أعيان السنة وأنصار الشريعة انتصبوا للرد على المبتدعة من القدرية والرافضة وغيرهم، فمن طعن فيهم فقد طعن على أهل السنة، وإذا رفع أمر من يفعل ذلك إلى الناظر في أمر المسلمين وجب عليه تأديبه بما يرتدع به كل أحد. وكتب إبراهيم بن علي الفيروزأبادي. وبعده جوابي مثله. وكتب محمد بن أحمد الشاشي.

فهذه أجوبة هؤلاء الأئمة الذين كانوا في عصرهم علماء الأمة، فأما قاضي القضاة أبو عبد الله الحنفي الدامغاني فكان يقال له في عصره أبو حنيفة الثاني، وأما الشيخ الإمام أبو إسحاق فقد طبق ذكر فضله الآفاق، وأما الشيخ الإمام أبو بكر الشاشي فلا يخفى محله على منته في العلم ولا ناشي، فمن وفقه الله للسداد

[1] – انظر تبيين كذب المفتري ص: ١٠٥

وعصمه من الشقاق والعناد انتهى إلى ما ذكروا واكتفيما عنه أخبروا، والله يعصمنا من قول الزور والبهتان، ويغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ويجعلنا من التابعين لهم بإحسان، ويحشرنا معهم في غرف الجنان.

فإن قيل: غاية ما تمدحون به أبا الحسن أن تثبتوا أنه متكلم، وتذلونا على أنه بالمعرفة برسوم الجدل متوسم، ولا فخر في ذلك عند العلماء من ذوي التسنن والإتباع لأنهم يرون أن من تشاغل بذلك من أهل الابتداع وقد حفظ عن غير واحد من علماء الإسلام عيب المتكلمين وذم الكلام ولو لم يذمهم غير الشافعي رحمه الله لكفى فإنه قد بالغ في ذمهم وأو ضح حالهم وشفى، وأنتم تنتسبون إلى مذهبه فهلا اقتديتم في ذلك به.

قال أبو بكر البيهقي وروي هذا أيضا عن مالك بن أنس قال وإنما يريد والله أعلم بالكلام أهل البدع فإن في عصرهما إنما كان يعرف بالكلام أهل البدع فأما أهل السنة فقلما كانوا يخوضون في الكلام حتى اضطروا إليه بعد فهذا وجه في الجواب عن هذه الحكاية وناهيك بقائله أبي بكر البيهقي فقد كان من أهل الرواية والدراية، وتحتمل وجها آخر وهو أن يكون المراد بها أن يقتصر على علم الكلام ويترك تعلم الفقه الذي يتوصل به إلى معرفة الحلال والحرام ويرفض العمل بما أمر بفعله من شرائع الإسلام ولا يلتزم فعل ما أمر به الشارع وترك ما نهى عنه من الأحكام، وقد بلغني عن حاتم بن عنوان الأصم وكان من أفضل الزهاد وأهل العلم أنه قال: الكلام أصل الدين والفقه فرعه والعمل ثمره فمن اكتفى بالكلام دون الفقه والعمل تزندق، ومن اكتفى بالعمل دون الكلام والفقه ابتدع، ومن اكتفى بالفقه دون الكلام والعمل تفسق، ومن تفنن في الأبواب كلها تخلص. وقد روي مثل قول حاتم الأصم عن بعض أهل العلم أخبرناه الشيخ أبو القسم زاهر بن طاهر المعدل قال: أن أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ قال: سمعت السلمي –يعني أبا عبد الرحمن– يقول: سمعت أبا بكر الرازي يقول: سمعت غيلان السمرقندي يقول: سمعت أبا بكر الوراق يقول: من اكتفى بالكلام من العمل دون الزهد والفقه تزندق، ومن اكتفى بالزهد دون الفقه والكلام ابتدع، ومن اكتفى بالفقه دون الزهد والورع تفسق، ومن تفنن في الأمور كلها تخلص"[1]

[1] – (تبيين كذب المفتري) ص:٣٣٢-٣٣٤.

وقد نقل العلامة الكوثري في بعض تعليقاته على (تبيين كذب المفتري..) كلاماً لأبي القاسم القشيري نرى من الفائدة إثباته هنا قال القشيري –رحمه الله–: "لا يجحد علم الكلام إلا أحد رجلين جاهل ركن إلى التقليد وشق عليه سلوك طرق أهل التحصيل وخلا عن طريق أهل النظر والناس أعداء ما جهلوا... ورجل يعتقد مذاهب فاسدة فينطوي على بدع خفية يلبس على الناس عوار مذهبه أو يعمي عليهم فضائح عقيدته ويعلم أن أهل التحصيل من أهل النظر هم الذين يهتكون الستر عن بدعه ويظهرون للناس قبح مقالاته...".

وقال –رحمه الله– في تقديمه للكتاب المذكور: "وفي كلام المتقدمين من المتكلمين ما يجب أن يسترشد به القائمون بالدفاع عن الدين في كل عصر ومن البين أن طرق الدفاع عن عقائد الإسلام ووسائل الوقاية عن تسرب الفساد إلى الأخلاق والأحكام مما يتجدد في كل عصر بتجدد أساليب الأخصام، وهي في نفسها ثابتة عند ما حده الشرع لا تتبدل حقائقها فيجب على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرغ منهم جماعة لتتبع أنواع الآراء السائدة في طوائف البشر والعلوم المنتشرة بينهم، وفحص كل ما يمكن أن يأتي من قبله ضرر للمسلمين، لا سيما في المعتقد الذي لا يزال ينبوع كل خير ما دام راسخا رصينا، ويصير منشأ كل فساد إن استحال واهنا واهيا، فيدرسون هذه الآراء والعلوم دراسة أصحابها أو فوق دراستهم ليجدوا فيها ما يدفعون به الشكوك التي يستثيرها أعداء الدين بوسائط عصرية حتى إذا فوق متقصد سهاما منها نحو التعاليم الإسلامية من معتقد وأحكام وأخلاق ردوها إلى نحره اعتمادا على حقائق تلك العلوم وتجاربها واستنادا على إبداء نظريات تقضي على نظريات التشكيك –وجل الدين الإسلامي مع حقائق العلوم– وأقاموا دون تسرب تلبيساتهم سورا حصينا واقيا، وعبأوا حزب الله على أنظمة يتطلبها الزمن في غير هوادة ولا توان، ودونوا ما استخلصوه من تلك العلوم من طرائق الدفاع في كتب خاصة بأسلوب يعلق بالخاطر وتستسيغه العامة لتكون سدا محكما مدى الدهر دون مفاجأة جوارف الشكوك، وإن لم يفعلوا ذلك يسهل على الأعداء أن يجدوا سبيلا إلى مراتع خصبة بين المسلمين تنبت فيها بذور تلبيساتهم، بحيث يصعب

اجتثاث عروقها الفوضوية بل تسري سموم الإلحاد في قلوب خالية تتمكن فيها فيهلك الحرث والنسل وقانا الله شر ذلك وأيقظنا من رقدتنا"[1]

وللعز ابن عبد السلام كلام مفيد فيما نحن بسبيله ننقله هنا على طوله لأهميته، قال –رحمه الله-: "زَعْمُ أن المتكلمين في ذلك على باطل، خطأٌ، لأنه منع لأهل الحق من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن لأهل الحق أن ينكروا المنكر ويردوا على أهل الباطل أقوالهم وبدعهم، فكيف يكون مخطئا من أنكر المنكر، ودعا إلى المعروف؟ ولم يزل السلف ينكرون على أهل البدع وينصون على الحق في ذلك كما في مسائل القدر والإرجاء، وخلق القرآن ونفي الصفات وغير ذلك. ثم قال: ولو جاءنا واحد وقال: أنا متحير في إثبات شيء من ذلك أو نفيه، فهل نقول له حينئذ: لا تسأل عن هذا، فإن سؤالك عنه بدعة، ونأمره أن يبقى على شكه وتردده في ذلك، ولا نبين الحق من الباطل، والخطأ من الصواب، لأن الكلام في ذلك بدعة؟ كلا، وهذا باب لو فتح لأضل أهل الإسلام، وارتفعت الأحكام. وكيف لا يكون ذلك من الدين وقد تكلمت فيه طوائف المسلمين؟ وأما الافتراء على الصحابة والتابعين وأئمة المتقين رضوان الله عليهم أجمعين، بأنهم سكتوا عن ذلك، فجهالة عظيمة، لأن سكوتهم عن ذلك كان قبل ظهور البدعة ولا حجة في سكوتهم، لأنهم سكتوا حيث يجوز لهم السكوت إلى أن ظهرت البدعة فتكلموا فيها، فالبدع يجوز السكوت عنها ما دامت خامدة ساكنة، فإن ظهرت وسارت وجب الابتدار إلى إنكارها وإبطالها، وتبيين الحق في ذلك نصحا لدين الله، وعملا بكتابه إذ يقول فيه: "وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ [آل عمران: ١٠٤] وإن نسبهم إلى أنهم سكتوا مع ظهور البدع عن تعيين الحق من الباطل، فقد فسقهم، ونسبهم إلى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. مع أن المنقول عنهم بخلاف قوله، فإنهم تكلموا على البدع وعابوها، وميزوا الحق من الباطل ونصوا عليه، ولم يقولوا لأحد لا يتكلم فيها بنفي ولا إثبات، بل منهم من عظم الأمر في ذلك، حتى كفروا بعض أهل البدع، ومنهم من سكت اكتفاء بكلام غيره لسقوط الفرض. وكيف يجوز السكوت عن باطل قد تمكنت شبهته في القلوب، وترك صاحبها مرتكبا في ضلالته، مصرا على جهالته؟ والتكلم في حل الشبه سنة، أول من عمل بها رسول الله ﷺ ثم جرى

[1] – (تبيين كذب المفتري) ص: ٢٠

على ذلك الصحابة والتابعون وعلماء المسلمين إلى يومنا هذا. وقد تبرأ ابن عمر من القدرية في حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري، لما أخبر بخبر معبد في القدر، وناظر علي في القدر، وكذلك ناظر ابن عباس وعلي الخوارج، وناظر أبو حنيفة الخوارج، ومناظرة الشافعي مع حفص الفرد مشهورة، وناظر السلف المعتزلة القائلين بخلق القرآن وخلق أفعال العباد، وأنكروا على الجبرية والمرجئة ما ابتدعوه، ونصوا على أن الحق على خلافهم، ولم ينقل عن أحد منهم أنه أمر جاهلا بالسكوت عن الحق، بل دعوهم إلى اعتقاد الحق وعينوه لهم، ولم يجعلوه تلبيسا بالباطل، وجرى على طريقتهم في ذلك أكثر العلماء، وصنفوا فيه التصانيف، كالحارث بن أسد المحاسبي، وكان مقدما في علم الطريقة والشريعة، وأبي الحسن الأشعري، وأبي بكر الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفراييني، وإمام الحرمين، والغزالي، والقشيري، وابنه أبي نصر، وابن فورك، وغيرهم ممن يكثر تعداده، فزعم أن من سنن الصحابة والتابعين ملازمة السكوت في ذلك خطأ عظيم فاحش، لا يبوء به موفق، ولا ينتحله عاقل، لأنه قد أوجب على من شك في ذلك أو في شيء منه أن يبقى على شكه وتردده، متحيرا في الله، مترددا بين ما سنح له من الخواطر الدائرة بين الكفر والإيمان، مخالفا لقوله تعالى:(فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ) ولقول رسول الله ﷺ:"(إنما شفاء العي السؤال). فيخرج من ذلك أن زاعم ذلك أوجب على المتحير في الله وصفاته أن يبقى على تحيره في ذلك وتشككه إلى يوم يلقاه مذموما لقوله تعالى:(وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ([التوبة: ٤٥]. وقد نص علماء المسلمين الذين يجب المرجع إلى أقوالهم على أن من تمكنت من قلبه شبهة لزمه السعي في إبطالها وقطعها، وكيف لا يكون كذلك، وقد قال رسول الله ﷺ:(دع ما يريبك إلى ما لا يريبك). ومقتضى هذا وجوب سعي المرتاب الشاك في إزالة ريبه وشكه، وقد منعه ذلك الزاعم المسكين من ذلك وجعله من جملة البدع مع أن أدلة الشرع تنادي عليه بأنه مفروض واجب لا يسع تركه ولا تجوز مخالفته.

وأما تشديد الشافعي رضي الله عنه على أهل الكلام، فإن هذا الاسم كان في زمن الشافعي مخصوصا لأرباب الأهواء الخارجين عن الحق، فأطلقه باعتبار عرف أهل زمانه، ثم صار هذا الاسم عاما بعده، وما ذكره عن الغزالي في كتاب (إلجام العوام) فليس ذلك بنهي لهم عن اعتقاد الحق والأمر بالارتياب والتشكك بين الخطأ والصواب، وإنما نهاهم أن يتكلموا بما لا يعلمونه كي لا يخرجهم الكلام إلى الكفر والابتداع، مع

أن كتب الغزالي مشحونة بأنه يجب على المرء تصحيح اعتقاده، وأنه إن عرضت له شبهة لزمه السعي في إزالتها، ذكر ذلك في (الإحياء) وهو آخر ما صنفه واعتمد عليه، فهذه طريقة علماء الدين وسيرة العباد الصالحين(فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَـؤُلاء فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْماً لَّيْسُواْ بِهَا بِكَافِرِينَ([الأنعام: ٨٩] [1]

وقال الشيخ العلامة عبد الحي الكتاني –رحمه الله- بعد ما ذكر أقوالا لأئمة العلم في مبدإ نشأة علم الكلام: "من طالع كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي، لم يبق له شك، في أنه –أي: علم الكلام- علم قديم، خاض فيه المصطفى، والصحابة، وصدور التابعين"[2]

وقد قيل:

عاب الكلام ناس لا خلاق لهـم	وما عليه إذ عابـوه من ضــــرر
ما ضر شمس الضحى في الأفق طالعة	ألا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

[1] - نقله جمال الدين القاسمي في كتابه (دلائل التوحيد) ص:٦٠ عن (فتاوى) الإمام تاج الدين الفزاري الشافعي.

[2] - (التراتيب الإدارية) ٢/ ٢٧٧.ط: دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

الفصل الثاني:

معالم منهج القاضي ابن العربي في الاعتقاد

ويتلخص ذلك في عشرة مباحث

فأقول:

المبحث الأول: الاستدلال بالأكوان على المكون:

ويتفرع إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: إثبات الحقائق؛ لقد أنكر بعض الناس ثبوت الحقائق، فكابروا الحس، وناقضوا العقل، وأثاروا بلبلة في الفكر الإنساني، مما حدا بعلماء أهل السنة أن يجعلوا الحديث عن إثبات الحقائق ضمن المباحث الاعتقادية، قال الإمام النسفي في مفتتح عقيدته: "قال أهل الحق لحقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق "[1]

والمنكرون للحقائق فرق مختلفة على رأسهم السوفسطائية وقد خصص القاضي للرد عليهم جزءا من كتابه"العواصم" فقال-رحمه الله-: "قالت طائفة: لا معلوم ولا مفهوم، وإنما المرء بوهة أو بوم، وما تشبثوا به من خيالات لا تحقيق لها، أي شيء يوثق به، له ثبات، وأنت ترى الظل وهو يتحرك وهو ساكن والنبات ينمى وهو واقف.."

وقال: "وهذا موقف أول لا تدخله ليت، ولا أختها لعل، بل هو أحقر وأذل، قال لي أبو علي الحضرمي، بالثغر، حرسه الله، وكتبه لي بخطه: ليس هذا مذهبا لأحد، ولا مقالة لبشر وإنما قصدت الملحدة بذكر هذا التلاعب بالعالم لتسترسل العامة وهو محال في محال، يسمى بالعربية هوسا وهذيانا، ويسمى باليونانية سفسطة، يعنون خذلانا"[2].

الفرع الثاني: إن الطريق القاصد لإدراك الحقائق يعتمد عند أهل السنة على ثلاثة طرق: العقل، والحواس، والخبر الصادق.

---

[1] – (شرح العقائد النسفية) للتفتزاني ص:١٢-١٣-١٤.تح: أحمد حجازي السقا.

[2] – (العواصم من القواصم) ص:١١-١٢.

قال الإمام عمر النسفي:"وأسباب العلم للخلق ثلاثة: الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل[1]

.

وقد ظهرت فرق تزعم أن طريق الوصول إلى الحقائق: هو الرياضات الروحية والإشراقات الفلسفية.. وقد أفرد القاضي مباحث مهمة في كتابه"العواصم" للرد على الفريقين متأثراً في الثاني بأستاذه الغزالي ومقتفيا أثره، وراداً عليه في الأول ومهاجماً له.

قال رحمه الله: "وقال أبو حامد الغزالي: إن هذا الإشكال لا يتضح بالدليل، وإنما يروي منه الغليل، ويشفي العليل، ما يفيض من نفحات رحمة الله على القلوب، ويشرق عليها من نوره، حتى إذا انشرحت الصدور، وصقلت القلوب، تجلت فيها الحقائق مبادئ وغايات، وسوابق ولواحق... وهذه قاصمة أعظم من الأولى، فإنها صدرت عمن اشتهر في العلم، وهذا يحط عن المرتبة العليا إلى السفلى، ويخرج عن جملة العقلاء، ولا ينجي منها إلا أن تفهموا.. أن هذه كلمات صدرت على مناحي صوفية، لأنها تعتقد أن المعقول فوق المحسوس، وأنَّا وإن كنا في العالم الحس أبداناً، فنحن في عالم العقل قلوب والقلوب لا تزال تقطع بينها وبين الأبدان العلائق، وتحسم القواطع حتى لا يبقى بينها وبين البدن علاقة ولا تزال الروح كدرة ترقى من درجة إلى درجة في المعارف، وتتطلع من برج إلى برج حتى تنتهي إلى حيث خرجت، وترجع من حيث جاءت.

وهذا الكلام كلُّه بناء منهم في الباطن على عقائد اختيارية، ركبوها بزعمهم على قواعد عقلية، وأسكتوا عنهم المعترضين، وسكّتوا قلوب الشادين بما رووه عن النبي ﷺ أنه قال:(الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا) وهذا الحديث ليس له أصل في الدين، ولا يدخل في منزلة من منازل السقيم، فكيف الصحيح من المسلمين، ولكنه جزء من خطبة عظم بها الخطب، وصار بها الناس ألبا على ألب"[2].

---

[1] – (شرح العقائد النسفية) للتفتزاني ص:١٥.

[2] – (العواصم) ص:١٢.

الفرع الثالث: النظر طريق المعرفة:لا مرية في أن القرآن الكريم مليء بالآيات الداعية إلى النظر والتفكر والاعتبار وغير ذلك مما يدخل في معنى النظر، وذلك يدل على أهمية النظر في استجلاء الحقائق، واستكشاف الدقائق.قال الله –تعالى-: (وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُّتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [الأنعام: ٩٩] إن استعمال العقل فيما خلق له من النظر، هو أقصر طريق وأخصره لإدراك الحقائق.

قال العلامة جمال الدين الخوارزمي: "النظر قانون الاستدلال في الأمور، وحاكم العدل، وقاضي الصدق، وبرهان الشريعة، ومحك الحق والباطل، وبريد المعرفة، وسلطان الحقيقة، وترجمان الإيمان، وحجة الأنبياء، ومحجة الأولياء، والسيف القاطع على الأعداء...إلخ"[1]

وقد اختلفت أقوال علماء الكلام من أهل السنة في أول الواجبات فقال منهم قائلون: إن الواجب الأول على المكلف: النظر، وهو قول أبي إسحاق الأسفرايني وعليه القاضي – إلا أن الواجب عنده أوله فقط- وقال قائلون: إن الواجب الأول: هو القصد إلى النظر، وهو قول إمام الحرمين.٢ وقال الإمام الأشعري: إن أول الواجبات: المعرفة، وعليه درج المؤلفون المتأخرون، قال اللقاني:

واجزم بأن أولا مما يجب   معرفة وفيه خلف منتصب
فانظر إلى نفسـك ثم انتقل   للعـــلم العلوي ثم السـفلي

وقال الشيخ ابن عاشر:

أول واجب على من كلفا   ممكنا من نظر أن يعرفا

---

[1] – (دلائل التوحيد) لجمال الدين القاسمي. ص ١٠.

[2] – (الإرشاد) ص:٧

الله والرســـــل بالصفات مــا عليه نصـب الآيات[1]

وقد ذهب القاضي أبو بكر في وجوب النظر إلى ما ذهب إليه إمام الحرمين فقال:

"وأول ما يجب على العاقل البالغ القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم؛ ومقصود هذا العلم، إقامة البرهان على وجود الباري وصفاته وأفعاله..."[٢]

قال القاضي أبو بكر –رحمه الله-: "اعلموا أنالكم الله آمالكم في المعلومات أن معرفة العبد نفسه من أولى ما عليه وأوكده، إذ لا يعرف ربه إلا من عرف نفسه،(وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ [الذاريات: ٢١] فإذا نظر العبد في نفسه علم أنه موجود بغيره، وتحقق أن ذلك الغير لا يصح أن يوجده غيره، لأنه لو كان- أيضا- موجودا لغيره لافتقر ذلك الغير إلى مثله وتسلسل الأمر ولم يتحصل، وعليه وقع البيان بقوله- سبحانه- (وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى [النجم: ٤٢]) ٣. وقال -رحمه الله-: إن الله –سبحانه-خلق العبد جسما مواتا، ثم نفخ فيه الروح، فإذا به قد صار حياً، عالماً، قادراً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، حكيماً، مدبراً، فإذا رد العبد نظره إلى نفسه، ورآها على هذه الصفات، متمكنا في هذه المرتبة باقتران معنى موجود بالذات سماه الله روحا تارة، وسماه نفسا أخرى، ولم يقدر العبد على إدراك حقيقة هذا المعنى الذي اقتضى اقترانه بالذات وجود هذه الصفات، كان ذلك دليلا على صحة الاستدلال على وجود الله تعالى بأفعاله، وإن لم تدرك ماهية ذاته، ولا يقدر عاقل أن ينكر وجود الروح من نفسه لوجود أفعاله، وإن كان لم يدرك حقيقته، كذلك لا يقدر أن ينكر وجود البارئ سبحانه الذي دلت أفعاله عليه، وإن لم يدرك حقيقته"٤.

وقال: ولعظيم موقع معرفة النفس من معرفة الرب قال تعالى:(وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ أُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ [الحشر: ١٩]) فإنك لا تغفل عن شيء من نفسك إلا وقد تركبت

---

[1] – (شرح جوهرة التوحيد) للباجوري ص: ٥٩ تنسيق: محمد أديب الكيلاني وعبد الكريم تتان

[2] – (مع القاضي أبو بكر بن العربي) للأستاذ سعيد أعراب نقلا عن كتاب: الوصول إلى معرفة الأصول لابن العربي رحمه الله.

[3] – قانون التأويل ١٢١-١٢٢ن تح: محمد السليماني.

[4] –(القانون) ١٣٢-١٣٣

عليه غفلة بربك، لأن كل شيء منك دليل عليه، وطريق مهيع إليه، والبارئ -سبحانه وتعالى- يبصرك نفسه بنفسك، قال تعالى:(وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ [الذاريات: ٢٠-٢١]) وفي كل شيء له آية، في السماوات والأرض وما بينهن، وفي النفس، ونفسك أقرب إليك وأقعد بك"١.

وقال وهو يتحدث عن العلم النظري وأنه ينقسم إلى أقسام: "ولو قلت إنه قسم واحد: معرفة الله بذاته وصفاته وأفعاله لدخل ذلك كله فيه وانتظم به. وينبني ذلك على معرفة المرء بنفسه فمن لا يعرف نفسه لا يعرف ربه، إذ لا سبيل إلى معرفة الله إلا بالاستدلال عليه، وهذا مسطور في كتاب الله تعالى:(مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ) ٢.

وقال -بعد كلام طويل ومناقشات مع خصوم النظر-: "قلنا له: كذلك النظر في العقائد الدينية يفضي إلى اليقين. فإن قال: فلم اختلف الخلق فيه؟ قلنا: ليس خلاف من خالف في الحق مبطلا له، إنما علينا أن نعرض عليه الأصول في فصول، حتى يقف على فائدة الدليل، ونحن نقرر لكم، فنقول: إن معظم اختلاف النظار بالحقيقة، في العقائد، ليس اختلافهم في القواعد، وإنما ذلك لعسر الطريق، وكثرة العوائق، وكلال الخاطر، وضعف الهمة، وقلة الرغبة، واحتقار الفائدة، وإحدى هذه تبطل الأرض، وإن الله شاء ببالغ حكمته، ونافذ قدرته، أن يجعل الخلق فريقين، كما بينا ويقسمهم إلى الهدى والضلال، وقسَم علمه فيهم إلى الجلي الطريق والخفي الطريق، ووضعه درجات ليظهر شرف علمه، ولينزل كل واحد منهم في درجة، حتى يتفاضل الخلق، كما كتبه لهم، وأراده منهم، وإلا فأي دليل لم يوصل إلى مدلول؟ (قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) [البقرة: ١١١] والنظر في التفصيل يبين التحصيل، وهذا كله مجاهدة على الدين، وحيل في هدم قواعد الشرائع، من الإباحية والتعطيلية."٣

١ - (قانون التأويل):١٧٠-١٧١

٢ - (القانون) ص:١٨٨ نقلا عن سراج المريدين.

٣ - (العواصم) ص:٤٢

وقال –رحمه الله–: "فإن أردت دركه كما وصف نفسه، ودل عليه فعله، أمكنك. وهذه ثلاثة أقسام ضرورية، فأنت العالم به حقا على قدرك، وهو العالم بنفسه كما ينبغي، وإذا أردت الصراط المستقيم، المبلغك إليه كما أمر، من الاستدلال بأفعاله عليه، فأقرب شيء إليك من أفعاله أنت، فمنها فارق إليه، واعرج في درج المعارف تقف بك عنده بين يديه، فتعلم إذا سلكت هذه السبيل الميثاء، أنه قد جعل الروح فيك آية عليه، فإنك إذا أردت إنكارها وجودا، لم تقدر عليه، وإن أردت له مثالا لم يمكنك، وإن أقررت بها لدلالة آثارها عليها أصبت. وتحقيقه: أن الفعل لا يصدر إلا عن قادر، وهو عبارة عمن إذا شاء فعل، وإذا شاء لم يفعل، وأنه عالم بنفسه وبكل معلوم، إذ أنت عالم بنفسك ولم توجدها، فضلا عنه، وهو عالم بغيره، كما تعلم أنت غيرك، وإن توقفت في أنه علم واحد، أو علوم فلا تبال به، فإنها مسألة نظر، والأصح أنه واحد، وأنه مريد لما يفعله، إذ الفعل عن الفاعل يصدر طبعا أو عن إرادة، والطبع عند طا، وصحبه وهما الفاآن والسين– يقصد فلاسفة اليونان والإغريق، كأفلاطون وأرسطو...–، هو الفعل المنفك عن العلم بالمعقول، وقد اتفقنا على أنه يعلم ويفعل من غير طبع وذلك هو الإيثار، والقول في العلم قد تقدم"[1].

وقال –رحمه الله–: "وآكد من هذا أن تعلم الإيمان بالله بمعرفته ومعرفة صفاته وأفعاله، وملكوته في أرضه وسمائه؛ ولا يحصل ذلك إلا بالنظر في مخلوقاته، وهي لا تحصى كثرة؛ وأمهاتها السماوات، فترى كيف بنيت وزينت من غير فطور ورفعت بغير عمد، وخولف مقدار كواكبها، ونصبت سائرة شارقة وغاربة، نيرة وممحوة؛ كل ذلك بحكمة ومنفعة.

والأرض؛ فانظر إليها كيف وضعت فراشا، ووطئت مهادا، وجعلت كفاتا، وأنبتت معاشا، وأرسيت بالجبال، وزينت بالنبات، وكرمت بالأقوات، وأرصدت لتصرف الحيوانات ومعاشها؛ وكل جزء من ذلك فيه عبرة تستغرق الفكرة.

والحيوان أحد قسمي المخلوقات، والثاني الجمادات؛ فانظر في أصنافها، واختلاف أنواعها وأجناسها، وانقيادها وشرسها، وتسخيرها في الانتفاع بها، زينة وقوتا، وتقلبا في الأرض.

---

[1] – (العواصم) ص: ١١٨

والبحار أعظم المخلوقات عبرة، وأدلها على سعة القدرة في سعتها، واختلاف خلقها، وتسيير الفلك فيها، وخروج الرزق منها والانتفاع في الانتقال إلى البلاد البعيدة بالأثقال الوئيدة بها.

والهواء؛ فإنه خلق محسوس، به قوام الروح في الآدمي وحيوان البر، كما أن الماء قوام لروح حيوان البحر، فإذا فارق كل واحد منهما قوامه هلك، وانظر إلى ركوده ثم اضطرابه، وهو بالريح.

والإنسان أقربها إليها نظرا، وأكثرها إن بحث عبرا، فلينظر إلى نفسه من حين كونها ماء دافقا إلى كونه خلقا سويا، يعان بالأغذية، ويربى بالرفق، ويحفظ باللين حتى يكتسب القوى، ويبلغ الأشد؛ فإذا به قد قال أنا وأنا، ونسي حين أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا، وسيعود مقبورا"[١].

وقال -رحمه الله-: "فالواجب العلم بالله تعالى بأدلته التي نصبها طريقا إلى معرفته، أولها وأولاها بالإنسان نفسه ولذلك قال(وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ([الذاريات: ٢١] فإذا أراد العبد أن يعلم ربه فليعلم نفسه، فإن كل حال من أحواله تدل على صفة من صفات ربه: عجز بقدرة، وجهل بعلم ونقص بكمال إلى آخر القصة"[٢].

---

١ - (الأحكام) ص: ٨١٧-٨١٨ والقبس ١١٩٩

٢ - (القبس) ٣/ ١١٩٩.

المبحث الثاني: وجوب القطع في الاعتقادات.

جمهور أهل السنة على أن العقائد لا تثبت إلا بالأدلة اليقينية، وأنه لا مجال فيها للاحتمالات والظنون، ولذلك درجوا على عدم قبول خبر الواحد فيما سبيله القطع، إذ لا يبنى يقين على ظن.

قال البغدادي –رحمه الله-: "أما التواتر الموجب للعلم الضروري فمن شروطه أن يكون رواته في كل عصر من أعصاره على جهة يستحيل منهم التواطؤ على الكذب".

وقال: وأما أخبار الآحاد الموجبة للعمل دون العلم فلوجوب العمل بها شروط.."[1]

وقد اعتمد القاضي –رحمه الله- هذا المنهج، ودافع عنه في كتبه، قال رحمه الله –وهو يرد على من وزع أبواب جهنم على أعمال الجوارح-: "وهذا كله تحكم، لأنه قول بالظن في معنى لا يعلم بالقياس، ولا يجري فيه إلا القطع"[2].

وقال –وهو يرد على الصوفية في طريق إدراك المعرفة-: "وقولهم بعد ذلك.. خطأ بحت ودعوى عريضة لا برهان عليها من العقل ولا من جهة السمع"[3].

وقال–رحمه الله- وهو يتحدث عن حديث (نحن أحق بالشك من إبراهيم)-: وقد أتقنا القول على هذا الحديث في (المشكلين) وغيره بما لبابه: أن الشك هو تجويز أمرين في القلب لا مزية لأحدهما على الآخر، فإن كان فيما يتعلق بالله مما يجب له أو يستحيل، فذلك كفر لا يليق بالأنبياء –صلوات الله عليهم- وإن كان هذا التردد فيما يجوز من فعله، ويتصرف على العباد من حكمه، فمنه ما أعلم الأنبياء به، ومنه ما حبسه عنهم "[4].

---

[1] –(أصول الدين) ص:٢٠-٢٢. ون: تعليق العمراوي على ((بيان الزغل))

[2] – (قانون التأويل) ص:٢٣٩.

[3] – (قانون التأويل) ص:٢٤٧.

[4] – (القبس) ٣/ ١٠٥٣.

المبحث الثالث: اعتماد المنقول والمعقول معا في الاستدلال.

إذ الشرع مبني عليهما، الدين مستند إليهما، وهما أصلان قائمان بذاتهما، وقد يقدم أحدهما في موطن، ويقدم نظيره في في موطن أخر.

قال الإمام القرافي -رحمه الله- نقلا عن الفخر الرازي: "ولأن العقل أصل في النقل من جهة أن النقل يتوقف في كونه حجة على شهادة العقل في المعجزة، فإنها دالة على النبوة حتى يكون المخبر بذلك السمع معصوما، والقدح في العقل حينئذ قدح في أصل النقل، والقدح في الأصل لتصحيح الفرع يوجب القدح فيهما"[1]

قال إمام الحرمين -رحمه الله تعالى-: "اعلموا وفقكم الله تعالى أن أصول العقائد تنقسم إلى ما يدرك عقلا ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا، وإلى ما يدرك سمعا ولا يقدر إدراكه عقلا، وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا. فأما ما لا يدرك إلا عقلا، فكل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى، ووجوب اتصافه بكونه صدقا؛ إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى؛ وما يسبق ثبوته في الترتيب ثبوت الكلام وجوبا، فيستحيل أن يكون مدركه السمع.

وأما ما لا يدرك إلا سمعا، فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه، ولا يجب أن يتقرر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنا إلا بسمع. ويتصل بهذا القسم عندنا جملة أحكام التكليف، وقضايا من التقبيح والتحسين والإيجاب والحظر، والندب والإباحة.

وأما ما يجوز إدراكه عقلا وسمعا، فهو الذي تدل عليه شواهد العقول، ويتصور ثبوت العلم بكلام الله متقدما عليه. فهذا القسم يتوصل إلى دركه بالسمع والعقل. ونظير هذا القسم إثبات جواز الرؤية، وإثبات استبداد الباريء تعالى بالخلق والاختراع، وما ضاهاهما مما يندرج تحت الضبط الذي ذكرناه. فأما كون الرؤية ووقوعها فطريق ثبوتها الوعد الصدق والقول الحق.

---

[1] - ن (العقد المنظوم في الخصوص والعموم) ٢/ ٣٨٢٣

فإذا ثبتت هذه المقدمة، فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل، وكانت الأدلة قاطعة في طرقها، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها –فما هذا سبيله– فلا وجه إلا القطع به.

وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلا في العقل، وثبتت أصولها قطعا، ولكن طريق التأويل يجول فيها، فلا سبيل إلى القطع؛ ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت ما دل الدليل السمعي على ثبوته، وإن لم يكن قاطعا، وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا، مخالفا لقضية العقل، فهو مردود قطعا بأن الشرع لا يخالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع..."[1].

وقال الأستاذ أبو منصور عبد القاهر البغدادي –رحمه الله–: "العلوم النظرية على أربعة أقسام، أحدها: استدلال بالعقل من جهة القياس والنظر"[2].

وقال أيضا: "قال أصحابنا: إن العقول تدل على حدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته الأزلية. وعلى جواز إرساله الرسل إلى عباده، وعلى جواز تكليف عباده ما شاء؛ وفيها دلالة على صحة جواز حدوث كل ما يصح حدوثه وعلى استحالة كل ما يستحيل كونه. فأما وجوب الأفعال وحظرها وتحريمها على العباد فلا يعرف إلا من طريق الشرع.."[3].

قال الإمام القاضي –رحمه الله– وهو يرد على الشيعة القائلين بالإمام المعصوم–: "وقد قال الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني: إن العاقل لا يصح أن يدرك بذاته كل العلوم، حتى يبعث الله من يرشده وهو الرسول"[4].

---

[1] –(الإرشاد) ص:١٤٤.

[2] – (أصول الدين) ص:١٤ دار الكتب العلمية بيروت ط: ٣ –١٤٠١

[3] – نفس المصدر ص:٢٣ / ٢٤

[4] – (العواصم) ص: ٦٠.

وقال –رحمه الله-" والذي أراه لكم على الإطلاق، أن تقتصروا على كتب علمائنا الأشعرية، وعلى العبارات الإسلامية، والأدلة القرآنية، وأنتم في غنى عن ذلك كله، وخذوا مني في ذلك نصيحة مشحونة بنكت من الأدلة، وهي أن الله سبحانه رد على الكفار على اختلاف أصنافهم، من ملحدة، وعبدة أوثان، وأهل كتاب، وطبيعة، وصابئة وشركية ويهودية، بكلامه، وساق أفضل سياق أدلته، وجاء بها في أحكم نظام، وأبدع ترتيب، فعلى ذلك فعولوا، فإن أبا حامد وغيره، وإن كان لبس للحال معهم لبوسها، وأخذ نعيمها، ورفض بؤسها، وأحيا أرواحها ونفوسها، فليس كل قلب يحتمله، وقل وجود نفس تستقل به، فهو وإن كان سبيلا للعلم، ولكنه مشحون بالغرر، والشرع قد نهى عنه، والعقل يستحث على الانكفاف والهروب منه.

أما أن الرجل إذا وجد من نفسه مُنة، أو تفرس فيه الشيخ المعلم له ذلك، فلا بد من توقيفه على جميع مآخذ الأدلة، واتساعه في درجات العلم، وتمكنه من بحبوحات المعارف، حتى يكون مستقلا بأعباء الشريعة، مطيقا على حمل أثقالها، بصيرا بالنضال عنها، والذب عن حرماتها إذا احتيج إليه فيها"[1].

وقال –وهو يرد على الفلاسفة-: "وقد تمهدت القواعد الشرعية والعقلية في إثبات الصانع، وأنا أمهد لكم طريقين:..."[2].

وقال –رحمه الله-: "وبعد هذا فليس يخفى على ذي لب أن العقل والشرع صنوان... وقد قال بعضهم، إن العقل مزكي الشرع، ولا يصح أن يأتي الشاهد بتجريح المزكي، ولا بتكذيبه، فإن ذلك إبطال له. وتحقيقه أن المعقول على ثلاثة أقسام: واجب، وجائز، ومستحيل. فأما الواجب والمستحيل فلا يتعرض الشرع إلى بيان حقيقتهما، وأما قسم الجواز فإن الشرع هو الذي يتصرف فيه بأن يعين أحدهما، لأنه هو الذي أوعز به، عالم الغيب والشهادة.."[3].

---

[1] –(العواصم) ص:٨٠.

[2] – (العواصم) ص: ٨٢.

[3] – (العواصم) ص:١١٢

وقال -رحمه الله-: "وإذا بطل الظاهر، فلا معنى لاعتقاد المحال الذي يبطله العقل في الباطن فإن العقل يزكي الشرع، والشاهد بعدالته، ومن المحال أن يأتي الشاهد بجرحة المزكي وتكذيبه، فإن ذلك عائد بإبطال قوله"[1].

وقال -رحمه الله-: "إن الله -سبحانه وله الحمد- لو شاء لتجلى لعباده حتى يعلموا حقيقة ذاته، ولكنه احتجب عنهم بعظمته وكبريائه، وعرفهم نفسه بالأدلة، ولو شاء أيضا لجعل الأدلة واحدا، حتى يصل الخلق إلى العلم به من طريق واحدة، ولكنه بحكمته نصبها جلية وخفية حتى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، ويسفل المعرضين وأهل الجهل دركات، ليأخذ فريقا حكم الهدى والنجاة، وآخر قضاء الضلال والهلكة، لتحق الكلمة، وتمتلئ جهنم والجنة. فمن خفي أدلته ضرب الأمثال، وهو -سبحانه-(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ) [الشورى: ١١].

والمثل والمثل بكسر الميم وإسكان الثاء وفتحهما عند قوم بمعنى واحد، كقولهم: شِبه وشَبه، وعند المحققين: المثل بكسر الفاء وإسكان العين، عبارة عن شَبه المحسوس، وبفتحهما عبارة عن شبه المعاني المعقولة، فالإنسان مخالف للأسد في صورته، مشبه له في جرأته بحدته، فيقال للشجاع: أسد، أي يشبه الأسد في الجرأة، وكذلك يخالف الإنسان الغيث في صورته، والكريم من الإنسان يشابهه في عموم منفعته، وأنتم عارفون بشَبه المعاني، فلا معنى للإطناب معكم فيه، وإذا عرفتم هذه الحقيقة، فقد ضرب الله لنفسه الأمثال في مواضع كثيرة من كتابه في معاني توحيده وربانيته فقال:(اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ)[النور: ٣٥]"[2].

وقال -رحمه الله- معتذرا عن العلماء في توسيعهم القول في أدلة العقول: "فإن قيل: فما عذر علمائكم في الإفراط بالتعلق بأدلة العقول دون الشرع المنقول في معرفة الرب، واستوغلوا في ذلك؟.

---

[1] - (العواصم) ص: ٢٢٧.

[2] - (القانون) ص: ١٤١-١٤٢.

قلنا: لم يكن هذا لأنه خفي عليهم أن كتاب الله مفتاح المعارف، ومعدن الأدلة، لقد علموا أنه ليس إلى غيره سبيل، ولا بعده دليل، ولا وراءه للمعرفة معرس ولا مقيل، وإنما أرادوا وجهين:

أحدهما: أن الأدلة العقلية وقعت في كتاب الله مختصرة بالفصاحة مشارا إليها بالبلاغة، مذكورا في مساقها الأصول، دون التوابع والمتعلقات من الفروع، فكمل العلماء ذلك الاختصار، وعبروا عن تلك الإشارة بتتمة البيان، واستوفوا الفروع والمتعلقات بالإيراد.

الثاني: أنهم أرادوا أن يبصروا الملحدة، ويعرفوا المبتدعة أن مجرد العقول التي يدعونها لأنفسهم، ويعتقدون أنها معيارهم، لا حظ لهم فيها، وزادوا ألفاظا حرروها بينهم، وساقوها في سبيلهم قصدا للتقريب، ومشاركة لهم في ذلك من منازعاتهم، حتى يتبين لهم أنه كيف دارت الحال معهم من كلامهم بمنقول أو معقول، فإنهم فيه على غير تحصيل، وذلك يتبين بتتبع أدلتهم في الفصول، فقد علمتم أن الله – سبحانه– قد أوعب القول في حدث العالم، ونبه باختلاف الأعراض عليها في الانتقالات، وكذلك كرر القول في دلالة التوحيد بالتمانع في قوله تعالى:(وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ) [المؤمنون: ٩١] وقوله:(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء: ٢٢]. وهذان الدليلان هما اللذان بسط العلماء ومهدوا بما يتعلق بهما من فصول وتوابع، ثم تكلموا مع المخالفين بمجرد الأدلة العقلية غير هذين، ليرى الملحد أنه محجوج بكل طريق، وقد مهدنا ذلك في كتب ((الأصول)) فلينظر فيها ولينقل منها"[1].

وقال –رحمه الله–: "وقد تحقق كل عالم أن كتاب الله وسنة نبيه بيان لكل معلوم، فإن العقول، وإن كانت خلقت مستعدة لقبول المعارف، وتمييز الحقائق فليس بالإمكان إحاطتها بجملتها. فإن الإحاطة لا تكون إلا للمحيط، وذلك معلوم قطعا"[2].

وقال –رحمه الله–: "بلى: إن علماءنا –رحمة الله عليهم– قالوا:"ليس يمكن بالعقول إدراك كل معقول". بيد أن الباري –سبحانه– يصطفي من عباده من يطلعه على العلوم، فيصل إلى الخلق بواسطة،

[1] – (قانون التأويل) ص:١٧٦.

[2] – (قانون التأويل) ص: ١٨٠.

وذلك المصطفى، منه يكون التعليم، وعنه يؤخذ القانون، وعليه يكون التعويل، وبه يتوصل إلى الدليل، ووحي الله هو تبيان لكل شيء، وهدى لكل مشكل.."[1].

وقد سبق قوله في مبحث سابق: "لا برهان عليها من العقل ولا من جهة السمع"[2].

وقال: "وأما أقسام الموجودات، فمنه ما يعلم بالمشاهدة، ومنه ما يعلم بالنظر، ومنه ما يعلم بالخبر "[3]. وقال أيضا: "فإن قيل: بل قد ورد في الخبر ما يعترض على العقل في مواطن كثيرة، من أدناها قول الصادق(إن أقل أهل الجنة منزلة يؤتى مثل الدنيا وعشر أمثالها) وهذا بعيد عقلا؟ قلنا: من أي طريق يبعد؟ وخالق الدنيا مرة يجوز أن يخلقها ألف مرة"[4].وقال –رحمه الله-: "قد قدمنا أن العقول لا تستقل بدرك العلوم حتى يصطفي الله من خلقه من يلقي إليه ما يقصر العقل عن دركه، لكنه إذا عرضه عليه، كالرجل ينسى الآية أو المسألة أو الشخص فإذا قرئت عليه أو ذكرت له أو رآه عرفه.

ولا يصح أن يأتي في الشرع ما يضاد العقل، فإنه الذي يشهد بصحة الشرع ويزكيه من وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول، فكيف يأتي الشاهد بتكذيب المزكي؟ هذا محال عقلا، وعلى هذا الأصل انبنت مسائل الدَّور، أما إنه قد تأتي آيات متشابهات، وأحاديث مشكلات يعارض بعضها بعضا، ويناقض بعضها دليل الشرع، وها هنا علم عقلي يستضيء به في هذه السُّرْية، ودليل شرعي يرشد في هذه المضلة.

أما العلم العقلي فهو أن العقل والشرع إذا تعارضا، فإنما ذلك في الظاهر بتقصير الناظر، وقد يظهر للناظر المقصر أن يجعل الشرع أصلا فيرد إليه العقل.

وقد يرى غيره أن يجعل العقل أصلا فيرد الشرع إليه.

---

[1] – (القانون) ص: ١٨١.

[2] – (القانون) ص: ٢٤٧.

[3] – (القانون) ص: ٢٥٠.

[4] – (القانون) ص: ٢٥١.

وقد يتوسط آخر فيجعل كل واحد منهما أصلا بنفسه.

فالناظر الذي قدم المعقول سيأتيه من ظاهر الشرع ما يقلب حقيقة الشرع، ولا سبيل إليه.

والذي يجعل العقل أصلا، والشرع تبعاً، إن أخذه كذلك مطلقا ورد ما ينكره القلب ببادئ الرأي في مورد الشرع مما يستحيل في العقل، فإن وقف في وجه الشرع فهو مكذب، وإن قال بما في الشرع فهو مناقض، وإن توسط فهو الناظر العدل، يجعل كل واحد منهما أصلا، عقلا ونقلا، وينظم سلك المعرفة من دُررهما، ويُروي غليل الجهالة من دِررهما.

ولا يعتقدن أحد منكم أنه يأتي موضع يعسر فيه التأويل، أما أنه قد تأتي في الشريعة ألفاظ لا يبين الشرع معناها، ولا يهتدي العقل إلى معرفتها، فيلزم إثباتها عقدا، وأما العلم الشرعي، فإن الآية والخبر إذا تعارضا فالآية مقدمة لأنها مقطوع بصحتها، والخبر لا يقطع به"[1].

قال -رحمه الله-: "وإنما يعدل عن الظواهر إذا خالفت أدلة العقول"[2].

وقال: "والراسخ في العلم ينظر فيه، ويقرن المتشابه بالمحكم، فما وافق المحكم من احتمال المتشابه قال به، وما خالفه أسقطه، وإن احتمل الأمر عنده بعد ذلك عضده بقول الرسول ﷺ واستدركه في أدلة العقول، فإذا اتضحت السبيل، وابتهج له الدليل، قال به واعتمد عليه، وإن توقفت الحال بعد هذا الاعتماد كله، سلم لعلم الله أخيرا، كما سلم المؤمن أولا"[3].

[1] - (قانون التأويل) ص: ٣٥١

[2] - (القبس) ١/ ٣٨٣.

[3] - (القبس) ٣/ ١٠٥٨.

المبحث الرابع: رد المتشابه إلى المحكم.

لقد استفاض القاضي –رحمه الله– في الحديث عن المحكم والمتشابه، وبيَّن معانيهما المتعددة، وخلص في حديثه عنهما إلى رؤية منهجية واضحة، هي ((كون المحكم أصلا والمتشابه فرعا)) وإذا كان ذلك كذلك، فإن القاعدة: هي رد المتشابه إلى المحكم ليبين مراده، ويعرف مقصوده. قال –رحمه الله–: "إن القرآن محكم كله، كما قال:(كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ) وهو أيضا متشابه كله كما قال تعالى:(اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِها) [الزمر: ٢٣]. ومنه محكم ومنه متشابه، كما قال تعالى:(هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ [آل عمران: ٧] والمعنى الذي به صار القرآن كله محكماً، بذلك المعنى صار كله متشابهاً، والمعنى الذي به صار منه آيات محكمات، بذلك المعنى صار منه آيات متشابهات.

فأما كونه محكماً كله فبمعان كثيرة منها:

اطراده في البلاغة، وانتظامه في سلك الفصاحة، واستواء أجزاء كلماته في أداء المعنى من غير حشو يستغنى عنه، أو نقصان يخل به، واختصار القول الطويل الدال على المعنى الكثير.

قال الأصمعي: كنت في بعض أحياء العرب، فإذا بجارية صغيرة السن وهي تقول:

قبلت محبوبا بغير حله　　مثل الغزال قائما في دله

فانتصف الليل ولم أصله

فقلت لها: ما أبلغ كلامك! وأفصح مقالك!.

قالت: أبلغ من ذلك من جمع في آية واحدة بين أمريين ونهيين، وخبرين وبشارتين، وذلك قوله:(وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ([القصص: ٧] فقوله: (وأوحينا) وقوله (فإذا خفت عليه) خبران.

وقوله: (أرضعيه) و (ألقيه) أمران.

وقوله: (ولا تخافي ولا تحزني) نهيان.

وقوله: (إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين) بشارتان"[1].

وقال –رحمه الله: "فترى كيف قصر القول وطال المعنى، وفيه أيضا حسن التصريف بالعبارة في التصريح والإشارة، ورصف الألفاظ المطردة، ورس المعاني، وربط المعاني على وفق المقاصد، وحسن الأداء إلى الأسماع.

وأما كونه متشابها: فبمعنى واحد، وهو ما وصفناه من الإحكام به يجري في جميع سوره بل في آياته.

وأما الذي به كان منه آيات محكمات هي الأم، ومنه آيات متشابهات، فذلك في طريق البيان والعلم، إذ منه آيات محكمات يعلم معناها، ويفهم المراد بها، ومنه آيات متشابهات لا يفهم معناها لاشتباهها بما يصح أن يكون موافقا للمحكم، وبما لا يوافقه، أو لانغلاق باب المعرفة بها، فهذا أصل المحكم والمتشابه، فابن عليه"[2].

وقال –رحمه الله–: "وآيات الوعيد وأخباره كثيرة، وهي بإجماع من الأمة من المتشابه، الذي نبأنا الله عنه في قوله:"وأخر متشابهات" الذي لا يتبعه إلا زائغ القلب.. ثم قال: وها هنا نكت كثيرة، بيانها في موضعها لا يخفى عليكم الآن، منها نكتة بديعة، وهي: أن الباري –تعالى– رحيم شديد العقاب فلا بد أن يأخذ كل حكم من أحكام الصفتين جزءا من الخلق تتحقق فيه الصفة، وكذلك هو غفور منتقم فلا بد أن يكون للمغفرة جزء معلوم من الخلق وللانتقام جزء معلوم وتحقيق ذلك: الشفاعة. فمن نظر إلى صفة من صفات الباري جل وعز وآمن بها وترك البواقي لا يكون مؤمنا بالله، وكذلك من نظر إلى أخبار الوعد دون

---

[1] –(قانون التأويل) ص: ٣٧٣/ ٣٧٤.

[2] – نفس المصدر ص: ٣٧٥.

أخبار الوعيد لا يكون عارفا بحكم الله وإنما ينبغي لك أن تعرض بعضها على بعض وترد البنت منها إلى الأم"[1].

وقال -رحمه الله-: "قد بينا هذه الآية على وجهها -يعني قوله تعالى: "والراسخون في العلم...الآية"- في كتاب المشكلين وبينا اختلاف العلماء قديما وحديثا في المراد منها وذكرنا أن مالكا قال في جماعة لا يعلمها إلا الله، وقال آخرون: إن الراسخين في العلم يعلمونه، وهو الذي نختاره، وأن قوله" يقولون آمنا به" جملة في موضع الحال أو دال على الحال، كقول الشاعر:

الريح تبكي شجوه والبرق يلمع في غمامه

وهذا اختيار محمد ابن إسحاق، وما رأيت من وقف على الآية وفهم معناها قبله غيره، قال: إن قول الله عز وجل لا يختلف لأن قوله واحد من رب واحد، والعلماء الراسخون في العلم ردوا تأويل المتشابه إلى ما علموا من المحكم الذي ليس له إلا تأويل واحد فاتسق بقولهم الكتاب، وقامت به الحجة، وظهر العذر، وزاغ الباطل".

وهو كلام صحيح قد جرى في أسلوب التحقيق، وبلغ الغاية من التدقيق، بسطه وإيضاحه أن الله – تعالى- قال: "هن أم الكتاب وأخر متشابهات" فقسم الآيات على قسمين: أما، وبنتا. وإنما قلنا وبنتا: لأن الأم من الأسماء الإضافية للضرورة، فمن أراد أن يعرف نسب البنت ردها إلى الأم، والقرآن كله محكم، وكله متشابه، ومنه آيات محكمات وآيات متشابهات، وذلك كله بمعان مختلفات.

أما كونه كله محكما فبحسن الرصف، وبديع الوصف، وغاية الجزالة، ونهاية البلاغة، وقلة الحروف، وكثرة المعاني، وعنه وقع البيان بقوله تعالى:"كتاب أحكمت آياته ثم فصلت".

[1] -(القبس) ٣/ ٨٩٧-٨٩٩.

وأما كونه متشابها كله فباستوائه في هذه المعاني التي فصلنا، لا تقصير ولا فضول، ولا حشو ولا تعارض ولا تناقض، كما قال الله تعالى:(وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً [النساء: ٨٢] وعنه أخبر عز وجل بقوله: "الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها".

وأما كونه على قسمين منه محكم ومنه متشابه، فالمراد منه جلي في البيان ومنه خفي ولو شاء ربنا –سبحانه– لجعله على مرتبة واحدة في الجلاء والبيان ولكنه قسم الحال فيه لما سبق من علمه في تقسيمه الخلق إلى عالم وجاهل ومستوفي وناقص، وتفضيلهم في درك المعارف، كما قال عز وجل:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ.. [المجادلة: ١١] فأخبر عز وجل أنه يرفع بالإيمان درجة، ويرفع بالعلم معه أخرى، والذي لا يعلم تأويله يقتصر على الإيمان به، والتصديق له، والتسليم به في علم الله سبحانه.

والراسخ في العلم ينظر فيه ويقرن المتشابه بالمحكم، فما وافق المحكم من احتمال المتشابه قال به، وما خالفه أسقطه، وإن احتمل الأمر عنده بعد ذلك عضده بقول الرسول ﷺ واستدركه في أدلة المعقول، فإذا اتضحت السبيل وابتهج له الدليل قال به واعتمد عليه، وإن توقفت الحال بعد هذا الاعتماد كله سلم لعلم الله أخيرا كما سلم المؤمن أولا، فالراسخ في العلم عند علمائنا هو الذي ينتهي إلى ما علم، ويقف حيثما بلغ به النظر وقد استوفينا بيان ذلك في كتاب المشكلين"[1].

[1] – (القبس) ٣/ ١٠٥٧–١٠٥٩.

المبحث الخامس: اعتماد اللغة العربية في حسم الخلافات الناشئة.

من المعلوم لدى الخاص والعام أن القرآن الكريم والحديث الشريف بلسان عربي مبين، وأن فهمهما متوقف على معرفة اللسان العربي، ومعرفة اللسان أعم من معرفة قواعد النحو وأصول الصرف، ولذلك قال الإمام الشاطبي:"وإنما البحث المقصود هنا أن القرآن نزل بلسان عربي على الجملة فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة، لأن الله تعالى يقول:"(إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً..) [يوسف: ٢] إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربي وبلسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد تفهمه فمن جهة اللسان العربي يفهم، ولا سبيل إلى تطلب تفهمه في غير هذه الجهة، هذا هو المقصود من المسألة"[١].

وقال: "إن الله عز وجل أنزل القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى أنه جار في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب، قال الله تعالى:(إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً) وقال تعالى:(قُرآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ) وقال تعالى:(نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ [الشعراء:١٩٣- ١٩٥]وكان المنزل عليه القرآن عربيا أفصح من نطق بالضاد وهو محمد بن عبد الله -ﷺ- وكان الذين بعث فيهم عربا أيضاً، فجرى الخطاب به على معتادهم في لسانهم، فليس فيه شيء من الألفاظ والمعاني إلا وهو جار على ما اعتادوه، ولم يداخله شيء بل نفى عنه أن يكون فيه شيء أعجمي فقال تعالى:(وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ [النحل: ١٠٣]وقال تعالى في موضع آخر:(وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ).-إلى أن قال-:

فإذا ثبت هذا فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعا أمران:

(أحدهما): أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربيا، أو كالعربي في كونه عارفا بلسان العرب، بالغا فيه مبالغ العرب، أو مبالغ الأئمة المتقدمين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء ومن أشبههم

[١] - (الموافقات) ٢/ ٤٢ تح: محمد الخضر حسين التونسي.

وداناهم؛ وليس المراد أن يكون حافظا كحفظهم وجامعا كجمعهم وإنما المراد أن يصير فهمه عربيا في الجملة.

وبذلك امتاز المتقدمون من علماء العربية على المتأخرين، إذ بهذا المعنى أخذوا أنفسهم حتى صاروا أئمة، فإن لم يبلغ ذلك فحسبه في فهم معاني القرآن التقليد، ولا يحسن ظنه بفهمه دون أن يسأل فيه أهل العلم به...

(والأمر الثاني) أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنة لفظ أو معنى فلا يقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية، فقد يكون إماما فيها، ولكنه يخفى عليه الأمر في بعض الأوقات، فالأولى في حقه الاحتياط، إذ قد يذهب على العربي المحض بعض المعاني الخاصة حتى يسأل عنها، وقد نقل شيء من هذا عن الصحابة –وهم العرب- فكيف بغيرهم.

ولنذكر لذلك ستة أمثلة:

(أحدها): قول جابر الجعفي في قوله تعالى:(فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي) أن تأويل هذه الآية لم يجيء بعد –وكذب- فإنه أراد بذلك مذهب الرافضة، فإنها تقول: إن عليا في السحاب فلا يخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي علي من السماء: أخرجوا مع فلان، فهذا معنى قوله تعالى(فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي) الآية عند جابر حسبما فسره سفيان من قوله: لم يجيء بعد.

بل هذه الآية كانت في إخوة يوسف، وقع ذلك في مقدمة كتاب مسلم، ومن كان ذا عقل فلا يرتاب في أن سياق القرآن دال على ما قال سفيان، وأن ما قاله جابر لا ينساق.

(والثاني): قول من زعم أنه يجوز للرجل نكاح تسع من الحلائل مستدلا بقوله تعالى:(فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ) لأن أربعا إلى ثلاث إلى اثنتين تسع، ولم يشعر بمعنى فعال ومفعل في كلام العرب وأن معنى الآية:فانكحوا إن شئتم اثنتين اثنتين، أو ثلاثا أو أربعا أربعا على التفصيل لا على ما قالوا.

(**والثالث**): قول من زعم أن المحرم من الخنزير إنما هو اللحم، وأما الشحم فحلال لأن القرآن إنما حرم اللحم دون الشحم، ولو عرف أن اللحم يطلق على الشحم أيضا بخلاف الشحم فإنه لا يطلق على اللحم -لم يقل ما قال-.

(**والرابع**): قول من قال: إن كل شيء فان حتى ذات الباري -تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا- ما عدا الوجه بدليل(كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) وإنما المراد بالوجه هنا غير ما قال، فإن للمفسرين فيه تأويلات وقصد هذا القائل ما يتجه لغة ولا معنى، وأقرب قول لقصد هذا المسكين أن يراد به ذو الوجه كما تقول: فعلت هذا لوجه فلان: أي لفلان، فكان معنى الآية: كل شيء هالك إلا هو. وقوله تعالى(إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ) ومثله قوله تعالى(كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ).

(**والخامس**): قول من زعم أن الله سبحانه وتعالى جنبا، مستدلا بقوله(أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ) وهذا لا معنى للجنب فيه لا حقيقة ولا مجازا، لأن العرب تقول: هذا الأمر يصغر في جنب هذا، أي يصغر بالإضافة إلى الآخر، فكذلك الآية معناها "يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله" أي في ما بيني وبين الله، إذ أضفت تفريطي إلى أمره ونهيه إياي.

(**والسادس**): قول من قال في قول النبي -ﷺ-(لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر): إن هذا الذي في الحديث هو مذهب الدهرية، ولم يعرف أن المعنى: لا تسبوا الدهر إذا أصابتكم المصائب، ولا تنسبوها إليه، فإن الله هو الذي أصابكم بذلك لا الدهر، فإنكم إذا سببتم الدهر وقع السب على الفاعل لا على الدهر، لأن العرب كان من عادتها في الجاهلية أن تنسب الأفعال إلى الدهر فتقول: أصابه الدهر في ماله، ونابته قوارع الدهر ومصائبه، فينسبون إلى كل شيء تجري به أقدار الله تعالى عليهم إلى الدهر، فيقولون: لعن الله الدهر، ومحا الله الدهر. وأشباه ذلك وإنما يسبونه لأجل الفعال المنسوبة إليه، فكأنهم إنما سبوا الفاعل، والفاعل هو الله وحده، فكأنهم يسبونه سبحانه وتعالى.

فقد ظهر بهذه الأمثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه محمد -ﷺ-، وأن ذلك يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه، والصحابة رضوان الله عليهم برآء من ذلك، لأنهم عرب لم

يحتاجوا في فهم كلام الله تعالى إلى أدوات ولا تعلم؛ ثم من جاء بعدهم ممن ليس بعربي اللسان تكلف ذلك حتى علمه، وحينئذ داخل القوم في فهم الشريعة وتنزيلها على ما ينبغي فيها كسلمان الفارسي وغيره، فكل من اقتدى بهم في تنزيل الكتاب والسنة على العربية-إن أراد أن يكون من أهل الاجتهاد فهو -إن شاء الله- داخل في سوادهم الأعظم، كائن على ما كانوا عليه فانتظم في سلك الناجية".[1]

ولأن القاضي من أعيان الأدباء، ورؤوس البلغاء فقد جعل اللغة العربية مرآته في تناول القضايا الفقهية والعقدية في آن واحد، ورد في ذلك على فحول العلماء، وأئمة اللسان العربي. قال -رحمه الله- وهو يشرح قوله تعالى (..ألا تعولوا): "اختلف الناس في تأويله على ثلاثة أقوال:

الأول: ألا يكثر عيالكم؛ قاله الشافعي." ثم بسط معنى العول لغة، ورد على الشافعي قوله فقال:"... فأما كثرة العيال فلا يصح أن يقال: ذلك أقرب ألا يكثر عيالكم"[2].

وقال -فيما نحن بسبيله-: "هذا باب عظيم لم يتحقق به كثير من العلماء وأول من غفل عنه شيخنا أبو الحسن وتابعه عليه القاضي أبو بكر وابن الجويني على أنه جزم اللسان برهة بآخرة ولكنه مشى فيه على رسم التقليد، فأما الشيخ أبو الحسن فقال تارة: إنه التصديق، وقال أخرى: إنه المعرفة بالله؛ وقال القاضي معمما: إنه التصديق، ونسب ذلك إلى اللغة نسبة قوية لم ير غيرها، ولا قال بسواها، واستشهد عليه بآيات وأخبار وليس لذلك تحقيق، وقد بينته في كتب الأصول والنيرين، وأنا الآن أنكت ببعض ذلك وأنكب عن التطويل وأحيلكم على ذلك التفصيل، فاعلموا أنهما اسمان متقاربا المعنى من صيغة البناء ومن طريقي الموضوع، والمقصود في الدين، وذلك أن آمن وأسلم من الأفعال الرباعية وهي بالثلاثية معروفة وإليها بحذف الزيادة مصروفة مصدر آمن رباعي ولا يوجد أبدا معناه في حذف الزيادة، فإن آمن من الأمان وكذلك أسلم من سلم مثله مقاربة بينهما، ولا يصح أن يكون الرباعي خاليا من معنى الثلاثي وإنما يأتيان على أوجه منها: أن يكون بمعنى واحد كبدا وأبدى، أو يقتضي إيقاعه بالغير كقولنا: علم وأعلم، أو يقتضي

---

[1] -ن(الاعتصام).٢/ ٢٩٣-٣٠٤.

[2] - ن (أحكام القرآن) سورة النساء.

اختصاص الفاعل بمعنى الثلاثي كقوله أنجد واتهم وألحم وألبن، وقد يفيد ضده كقولنا: ترب وأترب، وقسط وأقسط؛ وقد يكون بمعنى: وجدته كذلك، مثل قولنا كذب وأكذب؛ وقد يكون للمبالغة كقولك: هرب إذا ذهب وأهرب إذا جد في ذلك وأسرع؛ فإذا حمل آمن على أحد المعاني المتقدمة كان معناه: أوقع الأمر نفسه، ولهذا المعنى حسنت البناء فيه ومن غريب الأمر أن الهمزة والباء يعاقبان في تعدي الفعل واجتمعا هاهنا فيمكن أن تعبر بقولك: آمن عن صدق، لأنه لا يكون التصديق إلا بما يقرن القول ويكون على هذا الثلاثي والرباعي بمعنى واحد، وحقيقة واحدة، ولا يقال إنه موضوع لذلك ولكنه يقتضيه على هذا الوجه، وكذلك الإسلام لأنه أوجب السلامة لنفسه فكان آمنا بما أوجب لنفسه منها؛ وكذلك أسلم نفسه لله لتفويضه أموره إليه، وكان ذلك على التصديق بما أخبر به ووعد، فلما صير التصديق إلى الأمن وأدخل فيه سمي إيمانا، والإسلام مثله؛ فقد اتضح المعنى وجرى على التحقيق وصح من طريق اللغة على وجهها وعلت منزلة وضعه فيها "[1].

وقال –رحمه الله: "قوله: أين كان ربنا فأقره النبي ﷺ على السؤال عن الله –سبحانه وتعالى- بأين. وهي كلمة موضوعة للسؤال عن المكان في عرف السؤال ومشهورة، وقد سأل بها النبي ﷺ السوداء فقال لها:(أين الله؟) والمراد بالسؤال بها عنه تعالى: المكانة؛ فإن المكان يستحيل عليه، وهي مستعملة فيه، وقيل إن استعمالها في المكان حقيقة وفي المكانة مجاز؛ وقيل: هما حقيقتان؛ وكل خارج على أصل التحقيق، مستعمل في كل لسان، وعند كل فريق"[2]

وقال –رحمه الله-: "حقيقة الاسم: كل لفظ جعل للدلالة على المعنى إن لم يكن مشتقا، فإن كان مشتقا فليس باسم، وإنما هو صفة، هذا قول النحاة."[3].

---

[1] – (عارضة تحفة الأحوذي) مج:٥ ج١٠ص:٦٨-٧٠.

[2]– (عارضة الأحوذي) ١١/ ٢٧٣.

[3] –(أحكام القرآن) ص:٨٠٢.

وقال: "قال سخيف من جملة المغاربة –يعني به ابن حزم سامحهما الله معا وغفر لهما-: عددت أسماء الله فوجدتها ثمانين، وجعل يعدد الصفات النحوية، ويا ليتني أدركته؛ فلقد كانت فيه حُشاشة لو تفاوضت معه في الحقائق لم يكن بد من قبوله، والله أعلم.

وليس العجب منه؛ إنما العجب من الطوسي أن يقول: وقد عدد بعض حفاظ المغرب الأسماء فوجدها ثمانين حسبما نقله إليه طريد طريف بميورقة الحميدي، وإنما وقع في ذلك أبو حامد بجهله بالصناعة، أما إنه كان فصيحا ذرب القول، ذرب اللسان في الاسترسال على الكلمات الصائبة، لكن القانون كان عنه نائيا، والعالم عندنا اسم، كزيد اسم، وأحدهما يدل على الوجود، والآخر يدل على الوجود ومعنى معه زائد عليه، والذي يعضد ذلك أن الصحابة وعلماء الإسلام حين عددوا الأسماء ذكروا المشتق والمضاف والمطلق في مساق واحد إجراءً على الأصل، ونبذا للقاعدة النحوية."[1]

[1] –(أحكام القرآن) ص: ٨٠٣.

المبحث السادس: التأويل المقتصد

قال الشهرستاني: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزة، والعظمة. ولا يفرقون بين صفات الذات، وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقا واحدا، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين، والوجه ولا يؤولون ذلك إلا انهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع، فنسميها صفات خبرية. ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون، سمى السلف صفاتية، والمعتزلة معطلة.

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات. واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر؛ فافترقوا فرقتين:

فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك.

ومنهم من توقف في التأويل، وقال: عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا يشبه شيئا من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك إلا أنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه، مثل قوله تعالى:(الرحمن على العرش استوى) ومثل قوله(خلقت بيدي) ومثل قوله:(وجاء ربك) إلى غير ذلك. ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له، وليس كمثله شيء، وذلك قد أثبتناه يقينا"[1].

وقال إمام الحرمين: "فإن قيل: هلا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرض للتأويل، مصيرا إلى أنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله، قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبئ عنه في ظاهر اللسان، وهو الاستقرار، فهو التزام للتجسيم؛ وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم، وإن قطع باستحالة الاستقرار، فقد زال الظاهر، والذي دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم

[1] – (الملل والنحل) ١/ ٩٢

يستقم له، وإذا أزيل الظاهر قطعا فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول مستقر في موجب الشرع. والإعراض عن التأويل حذرا من من مواقعة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام، واستزلال العوام، وتطريق الشبهات إلى أصول الدين، وتعريض بعض كتاب الله تعالى لرجم الظنون. والمعني بقوله تعالى:(وأخر متشابهات) مراجعة منكري البعث لرسول اللهﷺ في استعجال الساعة، والسؤال عن منتهاها وموقعها ومرساها. والمراد بقوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) أي وما يعلم مآله إلا الله، ويشهد لذلك قوله تعالى(هل ينظرون إلا تأويله) والتأويل فيها يحمل على الساعة في اتفاق الجماعة"[1].

إن السلف والخلف مجمعون على قاعدة (التنزيه) التي تجمع بين إثبات الصفات، ونفي مشابهة المخلوقات، وقد أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالى:(ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) فإذا وردت آية أو حديث صحيح، يخالف ظاهرهما هذه القاعدة، فإما أن يسكت عن الخوض في معناها مع اعتقاد التنزيه، وإما أن يحملا على ما يليق بجلال الله وكماله، مما تشهد به دلائل العقول، وتستسيغه شواهد المنقول ويكفي مثالا على ذلك الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:(إن الله عز وجل يقول يوم القيامة يا بن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده، يا بن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، يا بن آدم استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي"[2].

والحديث الذي أخرجه الإمام البخاري وغيره وهذا لفظ البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول ﷺ:(إن الله قال من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر

[1] - (الإرشاد) ص:٢٢

[2] - (صحيح مسلم) ج: ٤ ص: ١٩٩٠

به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته" ١ .

نعم، عندما لا تكون ثمت حاجة إلى ما ذكر، يجب الإمساك عن الخوض في تلك المزالق، والكف عن الحديث في تلك المسالك، وذلك –ولا شك- كان دأب الصالحين من سلف هذه الأمة ؛ أما عندما تدعو الحاجة إلى شيء من ذلك، فلا بأس بسلوك منهج العلماء في تناول تلك الظواهر، بحملها على معنى يصح في اللغة، ويسلم به في الشرع، ويبني على ما أحكم من النصوص، إذ هي أم الكتاب وأصله الذي يرجع في التفسير إليه.

وهذا هو منهج القاضي فقد قال –رحمه الله-: "ومن الناس من وقف دون المتشابه فلم يتكلم فيه، وسلم الأمر لله، بيد أنه آمن أنه من عنده - أي من عند الله- وأنه مقصر عنه، فلو وقف هاهنا كما وقف عن الخوض فيه، لكان منصفا. ولكنه قال: أنا لا أتكلم فيه، ولا يتكلم فيه غيري، والحبران: مالك والأوزاعي، تكلما فيه تارة، وزجرا فيه أخرى بحسب حال المتكلم وهو الحق الذي لا يدان الله إلا به". وقال: "والأحاديث الصحيحة في هذا الباب على ثلاث مراتب: المرتبة الأولى: ما ورد من الألفاظ كمال محض ليس للآفات والنقائص فيه حظ، فهذا يجب اعتقاده؛ الثانية: ما ورد وهو نقص محض، فهذا ليس لله فيه نصيب، فلا يضاف إليه إلا وهو محجوب عنها في المعنى ضرورة كقوله:(عبدي مرضت فلم تعدني..) وما أشبهه؛الثالثة: ما يكون كمالا، ولكنه يوهم تشبيها، فأما الذي ورد كمالا محضا كالوحدانية والعلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والإحاطة والتقدير والتدبير وعدم المثل والنظير فلا كلام فيه، ولا توقف؛ وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنقائص كقوله:(مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [البقرة: ٢٤٥] وقوله:(جعت فلم تطعمني وعطشت..) فقد علم المحفوظون والملفوظون والعالم والجاهل، أن ذلك كناية، وأنه واسطة عمن تتعلق به هذه النقائص ولكنه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدسة تكرمة لوليه وتشريفا واستلطافا للقلوب وتليينا، وهذا أيها

---

١ -(صحيح البخاري) ج: ٥ ص: ٢٣٨٤

العاقلون تنبيه لكم على ما ورد من الألفاظ المحتملة فإنه ذكر الألفاظ الكاملة المعاني السالمة فوجبت له، وذكر الألفاظ الناقصة والمعاني الدنيئة فتنزه عنها قطعا، فإذا جعلت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه، وللنقصان بوجه، وجب على كل مؤمن حصيف أن يجعله كناية عن المعاني التي تجوز عليه وينفي ما لا يجوز عليه..."[1]

وقال: "وأما الذي به كان منه آيات محكمات هي الأم، ومنه آيات متشابهات؛ فذلك في طريق البيان والعلم، إذ منه آيات محكمات يعلم معناها ويفهم المراد بها، ومنه آيات متشابهات لا يفهم معناها لاشتباهها بما يصح أن يكون موافقا للمحكم، وبما لا يوافقه، أو لانغلاق باب المعرفة بها، فهذا أصل المحكم والمتشابه، فابن عليه، وله أمثلة كثيرة منها قوله: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه: ٥] وقد ذكرنا فيها في كتاب: شرح المشكلين خمسة عشر قولا؛ واختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:

فمنهم من قال: تمر كما جاءت، ولا يتكلم فيها.

الثاني: ومنهم من قال: يتكلم فيها مع من يتحقق حسن عقيدته، ويقين استرشاده، ألا ترى إلى قول إمام الأئمة مالك: "الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة".

الثالث: ومنهم من أطلق القول كسفيان بن عيينة، قال –وقد سئل عن قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) –: هي وقوله: (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ) [فصلت: ١١]سواء. وأشبه قول فيه ثلاثة: قول سفيان هذا، وقول من قال: إنه بمعنى استولى، وقول من قال: فعل فعلا في العرش، سماه استواء ".[2]

وقال –رحمه الله–: "ورد فيما قدمناه من الأحاديث ألفاظ من المشكل رأينا أن نعطف عليها العنان بالإشارة إلى البيان حتى لا يمر القلب بها عليلا أو يكون ما يراه منها عنده مجهولا.

---

[1] – (العواصم) ٢٢٨.

[2] – (قانون التأويل) ص:٣٧٥ تح: محمد بن الحسين السليماني.

قوله: ينزل ربنا: هذا الحديث أم في الأحاديث المتشابهة، وقد ذهب كثير من العلماء، وخاصة من السلف، إلى أن يؤمن بها ولا يخوض في تأويلها؛ وقد رأى شيخ القراء الوقوف على قوله تعالى(وما يعلم تأويله إلا الله) ويبتدئ بقوله: والراسخون في العلم، وهو اختيار إمام الأئمة مالك بن أنس، رضي الله عنه، وهو بشهادة الله الحق، ولو ترك الغطاء لما تكلف سير الليل ولا تعاطى، وقد تكلم الناس عليها فرأينا أن نخلص من ذلك التأويل ما يقوم عليه الدليل، وعلى هذا الركن عولنا في تأليف كتاب المشكلين وإليه أسندناه، فأما مالك رضي الله عنه فقد بدع السائل عن أمثاله وصرف عن أشكاله ووقف عند الإيمان به وهو لنا أفضل قدوة. وأما الأوزاعي (وهو إمام عظيم) فنزع بالتأويل حين قال: / وقد سئل عن قول النبيﷺ: ينزل ربنا..فقال: يفعل ربنا ما يشاء) ففتح بابا من المعرفة عظيما ونهج إلى التأويل صراطا مستقيما"١.

وقال وهو يشرح حديث (إن الله لا يمل وأنتم تملون) فضرب لقطع الأجر مثلاً الملل الذي يقطع به العبد العمل... وكذلك روي أن اليهود قالت: إن الله تعالى خلق الخلق في ستة أيام ثم استراح في اليوم السابع فأنزل الله تعالى تكذيبا لهم(وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ) [قـ: ٣٨] فإن كانت اليهود وجدت هذه اللفظة في التوراة فذلك جائز ولكنها أخطأت في حملها على ظاهرها، فقد جاء في القرآن أمثالها ولكن من حملها على ظاهرها كان أخا لليهود "٢.

وقال في موطن آخر: والملال صفة نقص مصدرها العجز، وذلك مستحيل على الله تعالى ولكنه أخبر بها عن نفسه استلطافا بعبده كما قال:(من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) فأنزل نفسه منزلة المحتاج وهو غني ؛ وكما قال تعالى(عبدي مرضت فلم تعدني... الحديث) فكان له تعالى في ذلك فضلا والله ذو الفضل العظيم ؛ أحدهما: كنايته عن المريض والمحتاج بنفسه الكريمة، والثاني: استلطافه بقلوب عباده ترفيقا لهم حتى يميلوا إلى الطاعة؛ وصار هذا في أحد قسمي المجاز وهو التسبب، وهو التعبير عن الشيء بفائدته وثمرته، وثمرة الملل: الترك، فكأنه قال: إن الله تعالى لا يترك ثوابكم حتى تتركوا طاعته، وكان هذا

١ -(القبس) ١/ ٢٨٧/ ٢٨٨.

٢ – (القبس) ص:٣/ ١١٦٧.

أبين لقلوب العامة، ولكنه تبارك وتعالى أراد أن يجعل الكتاب منه آيات محكمات ومنه أخر متشابهات ليرفع الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، ويضل الزائغين عن سبل الهدى دركات".[1]

وقال وهو يشرح حديث (إنما يضعها في كف الرحمن) فعبر ﷺ عن شرف القبول بالكف....وقد قال مالك رضي الله عنه: "أرى أن يؤدب هؤلاء الذين يرون هذه الأحاديث المشكلة؛ وأي إشكال أعظم من نسبة الكف إلى الله تعالى الذي رواه هو[2]،ولله تعالى اليد العليا واليمنى وكلتا يديه يمين، وله الأصبع، وله الكف، وكل واحد منهما عبارة عن القدرة وتعلقها بالمقدورات؛ فاليد عبارة عن القدرة جملة بجملة، واليمين عبارة عن الشرف أو فضل قوة في التصريف، والكف عبارة عن تمهيد محل القبول، أو بسط القابض كفه ليأخذ بها ما يعطي، والأصبع كناية عن التصرف في الأمور الخفية بارتباط العلم بالقدرة، كقولهﷺ (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) أو عبارة عن تحقير الأشياء العظيمة، بالإضافة إلى أقل متعلقات القدرة، كقولهﷺ (يضع الله السماوات على أصبع والأرضين على أصبع)[3].

وقال رحمه الله: "فإن الله –سبحانه– لم ينزل القرآن بلسان العرب، إلا وقد أحاط فيه بمجامع سبل فصاحتها، ومنها الحقيقة والاستعارة، والزيادة للبيان، والحذف للاختصار، والتعبير عن الشيء بشبهه، والإخبار عنه بفائته أو مقدمته، ودرك وجوه ذلك يتعدد، وهو كتاب عزيز محكم متشابه،... –إلى أن قال– خذوا معنى اللفظ عربية واعرضوه على أدلة العقول إن كان توحيدا فما جاز ظاهره عليه نفذ، وما امتنع عدل به عنه إلى أقرب وجوهه إليه، وهاهنا تفاوت الخلق "[4].

وهكذا يكون القاضي قد رسم منهجا للتأويل يضمن السلامة من الزيغ ويحمي متعاطيه من الانحراف مذكرا بالأسباب الموضوعية التي جعلت جمهور السلف يحجمون عنه فقال: "واسرد الأقوال في

---

[1] – (القبس):١/ ٢٩١

[2] – لعل مالكا رحمه الله تعالى يريد تأديب الذين ينشرون هذه الأحاديث ويتحدثون بها مع من لا يفه معناها والمراد منها.

[3] – (القبس) ٣/ ١١٨٩.

[4] – (عارضة الأحوذي) ج١١ ص:٤٩.

ذلك بقدر حفظك، وأبطل المستحيل عقلا بأدلة العقل، والممتنع لغة بأدلة اللغة والممتنع شرعا بأدلة الشرع،وأبق الجائز من ذلك كله بأدلته المذكورة، ورجح بين الجائزات من ذلك كله إن لم يمكن اجتماعها في التأويل، ولا تخرج في ذلك عن منهاج العلماء، فقد اهتدى من اقتدى، ولن يأتي أحد بأحسن مما أتى به من سبق أبدا...-إلى أن قال-: وإن عجزت أو خفت وعر الطريق وخطر المشي، وما يحدث في المفازات من الآفات، وزادك في الحفظ طفيف، ومطيتك التي هي فكرتك نضو. فقف عند الإيمان والتسليم بما ورد له، واعتقد التقديس لمن قال وصمم على أنه(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ) [الشورى: ١١] فإنها مهيع نجاة، إليها لجأ السلف لوجهين:

أحدهما: تقية التغرير بالعامة.

والثاني: خطر الطريق، ومعاينتهم لما جرى من الإبداع لمن سلكها نضوا بغير زاد، فأفضوا إلى البدعة"[1].

وهكذا يتضح أن التأويل قد يكون ضروريا لفهم الخطاب، وعندئذ فلا حرج في المصير إليه، بل ذلك هو المتعين في حق من يتحدث عن أسماء الله وصفاته، وأن السكوت قد يكون هو المتعين مع القطع بأن الظاهر من تلك الألفاظ الموهمة للتشبيه غير مراد، لما قام من الأدلة القاطعة على أن الله لا يشبه أحدا من خلقه، ولا يشبهه أحد من خلقه. (قُلْ هُوَ اللهُّ أَحَدٌ اللهُّ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ) [الإخلاص:١- ٤] وعلى هذا درج أئمة السلف، وتبعهم في ذلك صالحوا الخلف، كما هو مبسوط فيما ألف من كتب العقائد مختصرها ومطولها. قال الإمام البخاري –رحمه الله-: "باب قول الله تعالى(وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) [طه: ٣٩] تغذى؛ وقوله جل ذكره:(تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) [القمر: ١٤][2]. وقال ابن عباس: "بحراستنا". وقال الطبري: "تغذى وتربى على محبتي". وهذا نموذج من تأويل السلف يدل على غيره، ويرشد إلى سواه.

---

١ - (قانون التأويل) ص:٢٧٣.

2 - (البخاري) ج: ٦ ص: ٢٦٩٥

وبهذا يعلم أن التأويل المذموم ما كان مبنيا على الهوى المضل، أو الجهل المخل، لما ورد من طرق كثيرة عن النبي ﷺ أنه قال:(يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين). أما إذا كان من العالمين فليس يضر.. يدل لذلك قول النبي ﷺ فيما رواه ابن عباس –رضي الله عنهما- قال: إن رسول الله وضع يده على كتفي أو على منكبي –شك سعيد- ثم قال:(اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) ".

قال القاضي ابن العربي –رحمه الله-: "وإنما يعدل عن الظواهر إذا خالفت أدلة العقول "[1].

[1] -(القبس) ١/ ٣٨٣.

المبحث السابع: الله خالق والعبد كاسب.

مسألة الجبر والاختيار، والمشيئة والقدر، من المسائل الشائكة، والمعضلات العويصة، زلت فيها أقدام، وتاهت في إدراك حقيقتها أفهام، وشغلت الحيز الأكبر من مباحث علم الكلام في القديم والحديث، وفي القرآن الكريم آيات تحتمل وجوها عدة، ومعاني –تظهر في بادي الرأي- مختلفة...وقد تتبعها العلامة أبو الفضائل أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي الحنفي، في كتاب له سماه (حجج القرآن) ختمه بقوله: "هذا آخر ما أوردناه من حجج القرآن لجميع أهل الملل والأديان، وهي بمجموعها حجة على أهل الظواهر الذين يأبون التأويل وينسبون مخالفيهم إلى التعطيل، وحجة أيضا على المتعصبين الذين يقابلون مخالفيهم بالتكفير والتضليل والتخطئة والتجهيل، وحجة أيضا على من ينكر النظر في كتب الأصول أو يقول فيها بالمنقول دون المعقول، وحجة أيضا على من يكفر أهل القبلة أو يعير طائفة بالقلة أو يخرجهم ببدعة عن الملة، وحجة أيضا على من يجزم على مجتهد واحد بالإصابة أو يعجل في تضليل فرقة وعصابة، وحجة أيضا على العلماء القاصرين في العربية الغالين في الجدل والعصبية..."[1].

وقد سلك أهل السنة في هذه المسألة مسلكا وسطا بين الجبر والاختيار..فنسبوا الأفعال إلى الله خلقا وتقديرا ووقوعا، إذ لا يقع في ملكه –سبحانه وتعالى- ما لا يريد..وقد تناظر شيخ السنة الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، مع شيخ المعتزلة القاضي عبد الجبار، في هذه المسألة، فقال القاضي المعتزلي: " سبحان من تنزه عن الفحشاء،". فقال الأستاذ: "سبحان من لم يقع في ملكه إلا ما يشاء".فقال القاضي: "أيريد ربنا أن يعصى"؟ فقال الأستاذ: "أيعصى ربنا قهرا"؟ فقال القاضي: "أرأيت إن منعني الهدى، وقضى علي بالردى، أحسن إلي أم أساء"؟ فقال الأستاذ: "إن منعك ما هو لك، فقد أساء، وإن منعك ما هو له، فيختص برحمته من يشاء". فانقطع القاضي عن المناظرة...ونسبوا –أي أهل السنة- إلى العبد كسب الفعل وإظهاره، ليترتب عليه الثواب والعقاب. واستندوا فيما ذهبوا إليه من ذلك، على الآيات القرآنية الكريمة، مثل قوله –تعالى-: (وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ) [البقرة:

[1] – (كتاب حجج القرآن) للعلامة أبي الفضائل أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي الحنفي. ص: ٩٤-٩٥.

٢٨١] وقوله: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيهُمُ الْمَلآئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً قُلِ انتَظِرُواْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ) [الأنعام: ١٥٨] وهذا في القرآن كثير جدا.

وقد شرح القاضي ذلك وبينه في مواضع من كتبه.

قال -رحمه الله-: "قد بينا في كل موضع بتأييد الله تعالى وتوفيقه، أن الباريء تعالى هو الخالق وحده فليس في السماوات والأرض حركة ولا سكنة ولا كلمة ولا لفظة إلا والباريء تعالى هو خالقها في العبد ومصرفها فيه ومقدرها له وهو تعالى يرتب أفعاله وينظم أسبابها ويرتب الفوائد على الأسباب ولو شاء لقطع الروابط وخلق الكل ابتداء، وكذلك يفعل في بعض الأشياء والمحال لينبه الغافلين على ذلك من سيرته، فالناس بغفلتهم يتعلقون بالأسباب وينسون المسبب، وإنما ينبغي أن ينزل كل شيء على مرتبته. فيقال إن الله تعالى فاعل لكل شيء وأجرى العادة بكذا، وقد يفهم الخلق حكمة الله تعالى في الأسباب والمسببات وتلك نعمة منه تنشرح بها الصدور، وقد تقصر معرفتهم عنها فيجب التسليم لها، فليس يلزم السيد أن يطلع العبد على شيء من أسراره، فكيف على جميعها، فما عرفه به منها فليحمده عليه فهو البر الرحيم"[1].

وقال: "حديث:(لايقولن أحدكم يا خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر)ظن بعض الجهال أن هذا يقتضي تعديد الدهر في أسماء الباريء تعالى. وذلك باطل ولكن خرج هذا على عادة الجاهلية في نسبتها الأفعال إلى غير الله تعالى من الأسباب المترددة، والحوادث المتعاقبة، فإذا جاء الخلق من ذلك ما يحبون، فرحوا بذلك المتاع، وإذا جاءهم ما يكرهون عكفوا على الدهر يسبونه وينسبونه إلى اللوم والإذاية، فأرد النبي ﷺ أن يطهر عقائدهم من هذا المنزع الخبيث، ويعلمهم بأن هذه الأفعال التي يكرهون، والأفعال التي يحبون، ليست منسوبة إلى الأسباب، ولا محسوبة على الحوادث، وإنما هي كلها مضافة إلى الله تعالى تقديرا وخلقا، وسب الحكم والمعلول سب للعلة، فإنك إذا قلت فعل الله بفلان كذا وكذا وكان المشار إليه

[1] - (القبس) ٣/ ١١٢٤.

باللوم موجودا في غيره فقد دخل في حكمه؛ وأما قول عيسى عليه السلام للخنزير: اذهب بسلام، فإنه من أعظم أدب الكلام لقوله: أخاف أن أعود لساني لمنطق السوء."[1].

وقال: "إن الناس أصابهم القحط في زمن عمر -رضي الله عنه- فقال عمر للعباس: (كم يسقى لنوء الثريا ؟ فقال له العباس: زعموا يا أمير المؤمنين أنها تعترض في الأفق سبعا فما مرت حتى نزل المطر) ؛ فانظر إلى عمر والعباس وقد ذكروا الثريا ونؤها وتوكفوا ذلك في وقتها، وقد بينا معنى هذا الحديث في شرح الصحيح على الاستسقاء، والذي تفتقرون إليه الآن أن من انتظر المطر من الأنواء على أنها فاعلة له من دون الله فهو كافر، ومن اعتقد أنها فاعلة لكن بما جعل الله فيها فهو أيضا كافر؛ لأنه لا يصح أن يكون الخلق والأمر إلا لله كما قال تعالى:(أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ) ومن انتظرها وتوكف المطر منها على أنها عادة أجراها الله تعالى فلا شيء عليه.

فإن الله قد أجرى العوائد في السحاب والرياح والأمطار بمعاني ترتبت في الخلقة وجاءت على نسق في العادة، ولذلك أدخل مالك –رضي الله عنه- مبينا لهذه الحقيقة قوله:(إذا أنشأت بحرية ثم تشامت فتلك عين غُريقة)"[2].

وقال –رحمه الله-: "لأنه –سبحانه- خالق الضر ومنشئه ومبدعه ومخترعه على الانفراد، فذكَّر بأبلغ أنواع الخلق وهو الإيصال له إلى العبد والاتصال به ردا على من يقول: إنه لا يخلق إلا الخير والضر الذي لا كسب فيه للعبد، فأما المضرة التي يكتسبها العبد لنفسه فلا يخلقها عند المبتدعة إلا العبد، والضرر عندنا هو الألم الذي لا نفع يوازيه أو يوفي عليه، ويقع جزاء أو قصاصا أو عقاباً.

وهذه الآية رد على هؤلاء المبتدعة، فإنه أضافه إلى نفسه، وأخبر أنه متصل بالعبد بفعله، فهو المنفرد بخلق الضرر من غير شريك يعضده، وكذلك ينفرد بكشفه من غير نصير ينجده، فإن خصصوا الأول، خصصنا الثاني، وعاد الكلام إلى فن الأصول، والأدلة فيه قاطعة"[1].

---

[1] – (القبس) ٣/ ١١٦٤.

[2] – (القبس)١/ ٣٨٧.

وقال –وهو يشرح قول أيوب فيما حكاه القرآن على لسانه (مسني الشيطان..)-: "وقيل لم يضفه إلى البارئ –سبحانه وتعالى- أدبا كما فعل إبراهيم الخليل في قوله تعالى:(وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ) [الشعراء: ٨٠] وأضاف الأفعال كلها إلى البارئ –سبحانه- وهي به ومنه، وأضاف المرض إلى نفسه –وهو من فعل الله حقيقة- أدبا لئلا يكون في معرض التشكي، فآثرا جميعا الاستسلام إلى الله سبحانه، وتأدبا بإضافة الضرر إلى أنفسهما، وهو من الله خلق، وفيهما حق"٢.

وقال: "ولا يجوز أن يقاس الخالق بالمخلوق، ولا تحمل أفعال الإله على أفعال العباد. وبالحقيقة الأفعال كلها لله؛ والخلق بأجمعهم له صرفهم كيف شاء، وحكم فيهم كيف أراد "٣.

وقال: "والرب قد أحكم العاقبة بحكمته، وأظهر هذا التدبير بقدرته، وأنشأ فيه العقل والهوى، وخلق له الضلالة والهدى، وشرح له النجدين استدراجا ليرد، وشرع له الدين منهاجا ليقارب ويسدد، وجعل على كل واحد من الطريقين علما، ونصب عليه مناديا، فمنهم من تعرف فأجاب وعرف، ومنهم من صدف فأبى وحرف، والخير والشر مقرونان في قرن، والعقل والهوى معقودان في شطن.."٤

وقال: "إنه ليس لشيء تأثير، ولا صنع ولا توليد، لما ثبت من الأدلة في موضعه، فإنه لا خالق إلا الله، ولا يخرج من العدم إلى الوجود شيء إلا بقدرته، وقد دللنا على ذلك في موضعه، وأعطف على شيخنا بالكلام، دون غيره من الأنام لما بيني وبينه من مجلس ومقام، فأقول له: سبحان الله هل أخذنا عنك في كتاب، وقيدنا على كل باب، إلا أن الله منفرد بالإيجاد، متوحد بالاستبداد وأن ما سواه لا ينسب إليه فعل، ولا يناط به حادث، وأين ما سردت في مناجاة النملة والقلم، حتى انتهيت إلى المنهج الأمم وأين التبري من الوقوف على تلك المنازل، في النوازل، والترقي على تلك الدرجات في المدارج، حتى انتهيت إلى بحبوحة

---

١ – (القانون) ص:١٩٩.

٢ – (القانون) ص:٢٠٢.

٣– (أحكام القرآن) ٢/ ٨٠١.

٤ – (العواصم) ص:٨.

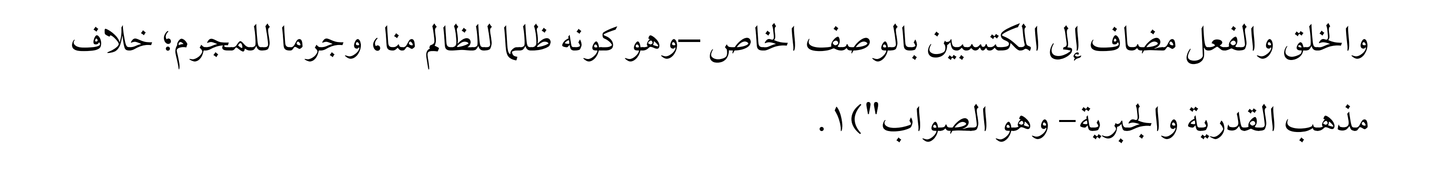
القدس، فالآن ترد التأثير إلى النفس، هيهات، إن ما يخلقه الله في بدن العائن، هو كما يخلقه في بدن المسحور، كما يخلقه في بدن المضروب والمقتول، كما يخلق حركة الخاتم بحركة اليد، أين ما قيدت، بعد أن انفردت في (الاقتصاد) و(المستصفى) وما رويت عن إمام الحرمين في مدارك العقول، مما قيدناه في انفراد الباري بالإيجاد وحده، وكل مخلوق محل لمجاري مقادير الله ؟"[1].

وقال: "لما تعلقت القدرية بذيل الفلسفية في هذه المسألة، وألفيناها تحتها، نزلنا في الكلام معها، وهتكنا سترها، وفصل القول معهم في التوليد معلوم، قد طوله القاضي والشيخ أبو الحسن لكن بمناقضات لا بدلالات، فإنه أسخف من أن يدل على فساده، وإنما أراد هؤلاء العلماء أنهم لم يفوا به، وأنهم تناقضوا فيه، فشأنكم وإياه. وأما نحن فنورد عليهم طريقة قريبة المرام، ضابطة لشغب الكلام، فنقول: قد حررناها قبل هذا بنصها في غير ما إملاء، حتى تكون كالتكرار لتوكيد الألفاظ والمعاني، فذلك أضبط لها. وأول من يؤثر عنه هذا المذهب معمر القدري، والجاحظ المفتري، وقد قام بحمد الله وتوفيقه الدليل على أن الله وحده خالق الأجسام، والأعراض، وتبين أن العبد مكتسب غير فاعل"[2].

وقال رحمه الله: "إن الله لم يخلق الخلق باجا (شكلا) واحدا، ولا أوجدهم على صفة واحدة، بل قدر من الصفات والحالات؛ ثم قسمها على الموجودات، فجعل فيها الزيادة والنقص والمحبوب والمكروه، والحسن والقبيح، بحسبما رتبه في معاني الدين والدنيا، وأنزله منزلتين: سفلى وعليا، وساق الخلق إلى ذلك قسرا؛ وأخبر عن كل ما خلق منهم بما جعل فيهم...) ثم قال(إن الأعمال كلها لله خلق وتقدير وعلم وإرادة ومصدر ومورد وتصريف وتكليف).ثم قال (إن الله –سبحانه– خالق أعمالنا، مخترع أعيانها وأعمالها، ونحن مكتسبون لها؛ قادرون عليها، مختارون لها، غير مجبورين عليها، ولا مضطرين إليها؛ وإن المكتسب منا قادر على الحقيقة لما خلق الله كسبا له، وأنه مأمور باكتساب الطاعة إذا كان عاقلا بالغا؛ ممدوح مثاب عليها إذا اكتسب، مذموم معاقب على تركها؛ ويقال للمكتسب إنه مطيع عاص على الحقيقة، عادل ظالم على الحقيقة إذا اكتسب عدلا وظلما؛ وكل ذلك مخلوق لله تعالى، وهي مضافة إلى الله تعالى بالوصف العام؛

[1] – (العواصم) ص:٣٥.

[2] – (العواصم) ص:٨٧/ ٨٨


والخلق والفعل مضاف إلى المكتسبين بالوصف الخاص –وهو كونه ظلما للظالم منا، وجرما للمجرم؛ خلاف مذهب القدرية والجبرية- وهو الصواب")[1].

[1] – (مع القاضي أبي بكر بن العربي) ذ: سعيد أعراب ص:١٧٨ ط: ١/ ١٤٠٧دار الغرب الإسلامي. بيروت.

المبحث الثامن: النبوة اصطفاء واختيار.

اتفق قول الفلاسفة على أنه لا حاجة إلى النبوة، وأن العقل مستقل بإدراك الحقائق، وقادر على وضع الشرائع، وتنظيم المجتمعات البشرية على أتم وضع وأدق نظام.. وقال قوم ممن ينتسبون إلى الأديان: إن النبوة درجة كمال، يمكن الوصول إليها، وبلوغ ذروتها بالرياضات الروحية، والتأملات الفكرية، والعكوف في الخلوات، وتفريغ النفس من الآفات، واتخذوا لذلك طرائق قددا في تعذيب الجسد بالتجويع والتبريد.. وقد أبطل علماء السنة هذه المقولات وفندوا تلك الضلالات.. وقالوا: إن النبوة اصطفاء واختيار، مستضيئين في ذلك بالقرآن الكريم (اللهُّ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاس) " اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِه" وفي هذا المعنى يقول القاضي –رحمه الله-: "فأما الأنبياء فالذي علمته ليس بصفاء قلب منهم قابله مقر العلوم فتجلت فيه، وإنما يتوصلون إلى المعرفة بتعليم جبريل، وهو المعلم الثاني.

وقد فَضَلَت الأنبياء الخليقة في علومها بوجهين: الأول أنهم علموا علمهم ضرورة بما شاهدوا من الملكوت واطلعوا عليه من أمور الآخرة. الثاني: توالي الأدلة عليهم باتصال المعارف وتتابع الطاعات، ولذلك كان النبي ﷺ يقول إذا دخل بيته وعافس أهله:(إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله) فكان يعتقد أن تلك الفترة لا يجبرها إلا استغفاره"[1].

وقال: "صدر نبي وصدر صدّيق. فأما النبي فشرح صدره بأن يرفع عنه الجهل بالعلم، والغفلة بالذكر، والمعصية بالطاعة، والوسواس بالعصمة.

فإن قيل: وكيف هذا وقد قال الله تعالى:(وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِّ...)الآية [فصلت: ٣٦] قلنا ذلك في التعريض لا في التمريض. فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ (إنه ليغان على قلبي..) الحديث؟ قلنا: ليست غفلته عن طاعة بمباح، إنما كان في ذكر دائم، وعلم قائم فإذا عافس الأهل ثم فزع،

[1] – (القانون) ص: ٢٥٨.

رأى أنه في نقصان حيث أقبل على غيره، ولكن ضرورة البشرية، فيعود إلى الاستغفار حتى يكون عمله البشري في حكم العمل التكليفي"[1].

وقال رحمه الله: "أما إنه نبعت طائفة أرادوا أن يلفقوا بين موارد الشرع وأغراض الفلاسفة، وادعو أنها متلائمة، وأن كلام النبي مع كلام الفيلسوف يخرج عن مشكاة واحدة، ومن ها هنا دخلت المطاعن في التنزيل، ودرست على السالكين السبيل، وحار الناظرون في الدليل.

وهذا باطل فإن القوم تكلموا بعقول قاصرة، في معان خفية، وذلك بيّن من كتاب الله بالكلام في إيراد مجادلة الكفار للأنبياء فما من أمة إلا والرد عليهم في كتاب الله.

ولقد فاوضت في ذلك بعض العلماء في مسائل أورد عليكم منها ما تجعلونه أصلا لغيرها. المسألة الأولى: قوله تعالى:(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ) [البقرة: ٢٧٥] هذا مثل ضربه الله تعالى للكفار الذين يسترسلون على التصرف في الأموال برأيهم، ولا يقفون عند حدود الشرع. فقال لي: هذا مثل ضربه الله للكفار الذين يتصرفون في وجوه الاستدلال بعقولهم دون القانون. فقلت له: لا أمنعك من هذا التأويل، ولا أبعده في طريق الدليل، وطال القول إلى أن كانت زبدته:

إنه لا بد من إثبات الشياطين أولا وجودا وإثبات أنهم أجسام متغذية، وأن الله تعالى ملكهم تيسير التصوير كما ملكنا تيسير الحركات، وأن الله تعالى يخلق عند كلامهم خواطر في قلوبنا، وأفعالا في أبداننا، فيقع للمرء بذلك خبط، كما يلحق عند كلام العائن في البدن ما يلفظ به المرء، وتنهدم به الدار، ويتبدد به المال، وعن هذا عُبّر بقوله ﷺ:(إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم) وكما يتصرف الدم فينا بالسريان، كذلك تتصرف ثمرة وسوسته فينا بالجريان، فيجري الدم فينا بحكم التغذية، ويجري الحكم المثمر للوسواس علينا بحكمة الله –تعالى– في المعصية.

[1] – (القانون) ص:٣٤٣.

ولما جهلت الفلاسفة هذا قالت: "إن الصرع أخلاط تدور فيثور في البدن منها ما يثور " وهذا وإن كان جائزا غير منكر عندنا، فكذلك قد بينا أن خلقا حالهم ما وصفنا، يكون لهم فعل يترتب عليه حكم، وذلك جائز عقلا، وله مثال من إصابة العين حسا. وفيه بيان من الله ورسوله دليلا، فلا يقدر ذو لب على إنكاره.

فبهت حين سمع هذا، وانقاد بحزامة الدليل في أنف الأنفة إلى القبول"١.

وقال: "وقد اختلف الناس في عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين، وبيناه في كتب الأصول، والذي عندي أنهم بعد النبوة معصومون لا يواقع أحد منهم خطيئة، ولا يأتي دناءة لا صغيرة ولا كبيرة، وقد دللنا عليه وبيناه وانفصلنا عن الظواهر التي يتشبث بها الجاهلون، وخذوا في ذلك أنموذجا: لا يقولن أحدكم عن النبي ﷺ ولا عن سائر الرسل إلا ما قال الله، لا يزيد من عنده، ولا يفسر بما لا يحتمله اللفظ من آدم إلى محمد ﷺ، وإذا قال عن أحد منهم شيئا من ذلك فلا يقولها إلا قارئا بالقرآن، أو منبها لمن أشكل عليه حال من الأحوال، فإما أن يضرب بذلك مثلا، أو يجعله لمن عصى عذرا فهو كفر يستتاب قائله "٢.

وقال: "والذي قيدت عنه –يشير إلى الإمام الأوزاعي– وعن غيره قبله، سماعا ورواية أن النبوة ليست بصفة ذاتية للنبي، وإنما هي عبارة عن قول الله تعالى: بلغ إلى خلقي كلامي، وهذا مما لا يصل إليه أحد بعلم ولو كان أوفى من عمل الملائكة والآدميين، وإنما يأتي موهبة من الله، وهذه الموهبة التي ليس لأحد فيها حيلة دليل من الله وهي خرق العوائد وتأثيرات في العالم، من فعل الله تشهد بصدق الرسول، فلا تصح أن تكون شهادة فيوردها في غير محلها ولا تكون من فعل أحد غير الفاعل المطلق بالحقيقة، وقد قيدنا عنه أن ذلك من قوى النفس بالتأثير في الأجسام العلوية، وأن ذلك مما لا ينكر أن يكون للأنبياء، قال: وإنما ينكر اقتصارهم عليه، ومنع قلب العصا ثعبانا، قال أبو بكر بن العربي: وأنا أقول: إني لا أنكره ولكني أقول إن هذا التأثير ليس للنفوس وإنما هو مما يخلقه الله بقدرته، وإرادته للنبي مع التحدي ليكون معجزة، أو مع عدم

---

١ – (القانون) ٣٥٣–٣٥٥.

1 – (القبس) ٣/ ٨٧٢

التحدي فيكون آية وكرامة، فأما أن يجري على حكم النفوس مجرى الأشياء المعتادة والتأثيرات المتعارفة فلا، وسترى ذلك في الإملاء على التهافت إن شاء الله"[1].

وقال:"نبغت طائفة تسترت بالإسلام وهي تبطن عقائد الأوائل، فقالت: لا يفتقر في معرفة الله، ولا في وجوب ذلك على كل أحد إلى شرع، وقالت مؤكدة لذلك: إن القول بأن معرفة الله تقف على الشرع يبطل الشرع، وذلك أن نبيا لو عرض دعواه وأظهر آيته، ودعا الخلق إلى النظر في قوله، والإيمان به وكان لا واجب إلا بالشرع لقالوا له: لا يجب علينا في معجزتك نظر، لأنه لا واجب إلا بشرع متقرر، ولم يتقرر بعد شرعك ولا ظهر صدقك، فآل إيقاف الوجوب على الشرع إلى نفي الشرع. وهذه أعظم شبهة لهم، قال علماؤنا قولا بديعا: إذا ظهرت المعجزة فقد دل الشرع، واستقر الوجوب، ووجب على الخلق النظر والإيمان، وليس من شرط الوجوب على المكلف فيما أوجبناه عليه من ذلك علمه بوجوبه، إنما الشرط تمكنه من ذلك، وكونه بصفة من يصح منه ذلك على معنى نفي الآفات المضادة للقدرة والعلم عنه، ولهذا قال علماؤنا: لا يصح قصد التقرب إلى الله بهذا الواجب الأول لأن من شرطه معرفة المتقرب إليه ولما يحصل بعد"[2].

وقال:"وأما حقيقة النبوة فليس من بابتكم، ولا يقف الأمر هناك معكم، وهي مذكورة في موضعها لأهلها، واختصار معناه أنها عبارة عن قول الله لنبيه: أنت رسول إلى عبادي فبلغهم كذا عني؛ وأما قولهم: إن الله لا يبعث رسولا، فهذا كلام لا يقوله فلسفي، فإنه عندهم إنما يكون ذلك من قبل نفسه، وإنما يعترض بهذا القدرية الذين حشدوا الاعتراضات من أي قبيل كانت، ولم يبالوا أن يقولوا ما خطر لهم من تخليط، قصد التشغيب وعلى أنه ليس من الباب، فنقول فيه: بم علمتم استحالته؟ أضرورة أو نظرا؟ وتدار عليهم الأقسام المعروفة، وهذا ينبني على ركن التعديل والتجوير، فإن عندنا أن للبارئ أن يكلف ويأمر بواسطة هي الرسل، وبغير واسطة"[3].

---

[1] – (العواصم) ص:٣٧.

[2] – (العواصم) ص:١٥٨.

[3] – (العواصم) ص: ١٨٠.

وقال: "وتبعته طائفة كادت الدين، وبهرجت على المسلمين، وأرادت التلفيق بين الفلسفة والملة، وحاولت الجمع بين الشرع والمنقول، وقضيات العقول القاصرة، عن غاية الدليل بذواتها، وجزمت القول بأنه لم يأت رسول إلا بها، ولا دار إلا حولها، ورتب نظامه في سلكها ودار كلامه وعلمه عليها، وجعلت تتبع ذلك فصلا فصلا، حتى عقدت أبوابا في شرح هذه المقاصد، ومن أعظم من انتدب لذلك القضاة الأربعة الذين لقبوا أنفسهم إخوان الصفاء فجمعوا الخمسين رسالة في كل علم رسالة، ولم يبقوا من رسوم الإسلام أصلا إلا عقدوا فيه فصلا، وكانوا في علومهم مقدمين، وعلى الفصاحة مقتدرين، وبدرك المدرك عارفين، وبالدولة معتضدين، ومن تمكن من تصريف لسانه وبنانه، لا ينبغي أن يستغرب ما جاء من بيانه فكم قائل من الحكماء:

في فمي ماء وهل ين   طق من في فيه ماء

وإنما يقصر بالقلوب الأصمعية، والألسنة اللوذعية، والنفوس الأحوذية، وما وراءها من انتقاد الحساد، وتشنيع الأعادي، فترى العالم صامتا وما به عي متماوتا وإنه لحي، ولما تمكنت هذه الطائفة كما قلنا لم يبق فن من الحكم النبوية، والأغراض الفلسفية والأدلة الجلية والخفية، والإشارات بعبارات غلاة الصوفية، إلا وقد رصدت عليه أبنية، ودست فيه بلايا، دع بلية فإذا قرأها من ليس من أهلها هلك فيها، وإذا قرأها عالم جردها عن فاسدها، وأقامها من مائدها، وعدلها عن حائدها وردها إلى مالكها وواجدها"[1].

وقال رحمه الله: "وقد بينا في كتب الأصول أن هذا الذي ذكره هو شرط النبوة، لا دليلها، وإنما بني كلامه البائس المخذول على مذهبهم، في أن النبوة مدركة بالاختيار، وأنه الذي يضع من قبل نفسه القوانين فيرتب الأمور.

وهذا مما يعلم بطلانه قطعا فإن من نظر على كلام محمد ﷺ وما أبان من المعاني، وأوضح من المقاصد وأخبر عنه من الكوائن، ونظم من الترتيب، وقدر من التدبير، ودخول جميع المعاني من جميع الخلق أفعالا

[1] – (العواصم) ص:١٠٩.

وأقوالا، تحت ذلك النظام، علم قطعا أنه أمر يفوق طاقة البشر، وأنه لا يحصيه فيهم إلا موجدهم، ولا يرتبه لهم إلا عالمهم وخالقهم. وهذه غاية في العصمة، والحمد لله والمنة"[1].

[1] - (العواصم) ص:١٩٣.

خاتمة

لقد كان العزم منعقدا على إضافة مبحثين لتلك المباحث الثمانية التي حاولت فيها الكشف عن منهج ابن العربي في الاعتقاد، والمبحثان المشار إليهما يتعلق:

أولهما بـ" ترتيب أدلة الحجاج عند ابن العربي ".

ويتعلق ثانيهما بـ" إثبات حقائق الآخرة كما ورد بها السمع، والإيمان بها من غير تأويل، والإقرار بعجز العقول عن إدراك حقيقتها"، ولكن الحيز الزمني المخصص لهذه الدراسة، -مع موافقة ذلك لبداية الموسم الدراسي- حالا دون إضافتهما؛ ومع ذلك فقد وردت الإشارة إليهما في ثنايا المباحث المذكورة.

ولعل الله -سبحانه وتعالى- يرزقني من المُنة، ويهيئ لي من الفرصة، ما أتدارك به هذا النقص، وكل نقص سواه في هذه الدراسة.

وليكن ختامها بذكر جملة من مؤلفات القاضي في هذا الفن، فهاكموها:

١-الأمد الأقصى في أسماء الله الحسنى، وصفاته العلى.

٢-المتوسط.[1]

٣-المقسط في شرح المتوسط.

٤-التوسط في معرفة صحة الاعتقاد، والرد على من خالف السنة من ذوي الزيغ ولإلحاد.

---

[1] - قال عنه الأستاذ سعيد أعراب:" ومن أهم مؤلفاته في موضوع التوحيد: المتوسط ضمنه:

- باب العلم بالله وصفاته ووجه النظر إليه بمقدماته.
- النظر في خلق الأعمال وما يتصل بها.
- القول في النبواة، وما يتبعها من ذكر المعجزات والكرامات.
- ذكر السمعيات التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالشرع.
- القول في التفضيل والخلافة وما إلى ذلك. أنظر: مع القاضي أبي بكر بن العربي ص:١٢٨-١٢٩.

٥-الوصول إلى معرفة الأصول.[١]

٦- الغرة في نقض الدرة.

٧- العواصم من القواصم.

٨- كتاب الأفعال. قد يكون المراد به: الحديث عن خلق الأفعال. وقد يكون المراد غير ذلك. فالله أعلم.

٩- أحكام الآخرة. والكشف عن أسرارها الباهرة.

١٠- العقد الأكبر للقلب الأصغر.

١١- شرح المشكلين.

١٢- أحكام العباد في المعاد. ولعله المتقدم باسم أحكام الآخرة.

١٣-الإملاء على التهافت.

١٤- التمحيص.

١٥- تنبيه الغبي على مقدار النبي.

١٦- خبر الواحد. وقد يكون في العمليات، لا في الاعتقاديات.

١٧- المقسط في ذكر المعجزات.

١٨- شرح حديث جابر في الشفاعة.

١٩- الكلام على مشكل حديث السبحات والحجاب.

٢٠- مفتاح المقاصد.

---

[١] - تكلم الأستاذ سعيد أعراب عن هذا الكتاب بشيء من التفصيل وذكر مقدمته فقال: يقول:-يعني ابن العربي- (أما بعد، فإن العلم طويل المادة، والعمر قصير المدة، والتكليف شديد الوطأة، والإيمان بالغيب عظيم الحرمة، وثوابه الخلود في الجنة؛ وأولى ما نظر فيه الناظرون، وفكر في معانيه المفكرون، علم تكسب به الحقائق والعهود، ويعرف به الخالق المعبود، وينال منه -سبحانه- المقام المحمود؛ كما جعله لأوليائه حلة، ونصب على وحدانيته أدلة؛ وأول ما يجب على العاقل البالغ، القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم؛ ومقصود هذا العلم، إقامة البرهان على وجود الباري وصفاته وأفعاله..) وقد رتبه على خمسة أبواب وتحت كل باب فصول، وربما عبر عن الفصل بالقول..إلخ أنظر المصدر السابق ص: ١٤٨.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وكان الفراغ منه: مساء الجمعة: ١٨ شعبان، عام: ١٤٢٦ هـ..